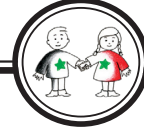


يعامل العالم، ويأيتها الشعوب المضطّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

## مأزق الليبرالية السورية

القرار الاقتصادي في سورية موضوع نقاش حاد في المجتمع بمختلف أطرافه، أما الأشكال التنفيذية لهذا القرار فهي موضع نقاش أكثر حدة، وأسطح مثال على ذلك هو قرار المؤتمر القطري الأخير لحزب البعث العربي الاشتراكي حول اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يأخذ أشكالاً تنفيذية على يد الفريق الاقتصادي من الحكومة لم يُخطر على بال الأكثرية الساحقة لوضعي هذا القرار... فهي تتجو عملياً باتجاه معاكس له في أكثر الأحوال، الأمر الذي يلاقي مقاومة كبيرة من أوساط واسعة في النظام نفسه ومن الأكثرية الساحقة من المجتمع، ومع ذلك فالمحصلة نتيجة كل ذلك، هي أشكال تنفيذية نهائية لا تتطابق مع الأشكال الأولية المقترحة، ولو جاءت في نهاية المطاف بأشكال مخففة عن النسخة الأولية المقترحة من الفريق الاقتصادي.. ولكن هذه الأشكال النهائية للتنفيذ تسبب استياءً في المجتمع فما أدراك لو نفذت بأشكالها الأولية الفجة المقترحة!؟

إن هذه العملية المعقّدة هي تعبير عن المأزق الحقيقي الذي تعاني منه الليبرالية السورية فكراً وتنفيذاً، فمن جهة نتائجها لا تتناسب مع الجهد الكبير الذي تبذله لتمرير سياستها، ومن جهة أخرى لا تلاقى هذه السياسات أي تأييد شعبي يذكر، بل على العكس، فإنها تساهم في تعقيد الوضع الاقتصادي وزيادة الاحتقان الاجتماعي، والأمثلة على ذلك كثيرة، من رفع الدعم عن المحروقات، إلى محاولات التعديل الجذرية لقانون العمل، وصولاً إلى المحاولات البائسة الفاشلة حتى الآن لتعديل سعر صرف الليرة السورية، من أجل الوصول إلى الهدف غير المعلن ألا وهو تعويمها..

فأين هي مشكلات الليبرالية السورية التي لم تستطع حتى الآن تنفيذ برنامجها بكامل حجمه وضمن الأطر الزمنية التي كانت تتصورها؟ **المشكلة الأولى:** هي في المناخ العالمي الجديد الذي سببته الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، وفي دلالاته العميقة حول فشل الفكر الليبرالي العالمي، وفي هزيمة جميع الحلول التي اقترحتها في العقود الماضية، ولو جاء الهجوم الليبرالي السوري قبل عقد أو عقدين لكانت حظوظه في النجاح أكبر بكثير، ولكن حظوظه اليوم أقل، وستكون غداً معدومة نهائياً، خاصة مع تفاقم الأزمة العالمية التي ما هي إلا تعبير عن فشل وانهايار هذا الفكر وهذا التوجه... وإذا أخذنا بعين الاعتبار انعكاسات هذه الأزمة على اقتصادنا لاحقاً، فيمكن أن نتوقع ازدياد المقاومة المجتمعية لهذا التيار.

**المشكلة الثانية:** وهي مرتبطة بالخصوصية التي تفرض على سورية صراعاً دائماً مع المخططات الأمريكية الصهيونية بالمعنى السياسي، ما يضع فوراً جميع المخططات الليبرالية وأصحابها موضع شبهة في القضية الوطنية من وجهة نظر أوساط واسعة جداً من المجتمع السوري، وهذا لا يسمح لجهاز الدولة بالتعامل بخفة وتساهل مع أطروحات كهذه حتى لو أصغى إليها، أخذاً بعين الاعتبار احتمال تأثير هذه السياسات على دور الدولة الذي إن تراجع إلى حدود حرجة اقتصادياً، فسيكون له تبعاته السياسية البعيدة المدى على القضية الوطنية نفسها..

**المشكلة الثالثة** الأكثر تعقيداً واستعصاءً من جميع المشكلات الأخرى، وهي عدم وجود معادل سياسي منظم وعلني للتيار الليبرالي اقتصادياً، وإن كان يسعى لإيجاده دائماً، وهو إن مارس بعض التأثير على بعض النخب في النظام، إلا أنها ليست في وضع يسمح لها - بسبب تعقيدات الوضع في سورية - أن تصبح ممثلة رسمية لهذا التيار... ومع ذلك فهو لا يكف البحث عن هذا المعادل السياسي، لذلك فإنه يبحث جدياً في إمكانية إحداث تعديلات جدية في الفضاء السياسي السوري، ليس باتجاه إطلاق الحريات السياسية للجماهير التي لا مصلحة لها في الليبرالية الاقتصادية والتي لن تدعمها في كل الأحوال، وإنما في استدراج بعض القوى المشبوهة التي تمثل برامجها تاريخياً معادلاً سياسياً لليبرالية السورية، استدراجها إلى مصالحتات غطاؤها تخفيف الضغط عن النظام في الظروف المعقدة التي تعيشها المنطقة، وجوهرها إحداث تغيير بنوي عميق في الفضاء السياسي لصالح هذه القوى، متسلحة بالنموذج التركي كسابقة يمكن تكرارها..

**وخلاصة القول،** إذا كان الانفراج السياسي في البلاد مطلوباً دائماً، إلا أن جوهره ومساره يجب أن يبقيا ضماناً لاستمرار موقف المعارضة السوري المستقل المستند إلى الثوابت الوطنية، لذلك فإن أي حل يضمن استمرارية الموقف السوري المستند إلى ثوابته المعروفة يجب أن يستند إلى إرضاء الجماهير الشعبية الواسعة ومصالحها، وليس إلى إرضاء حفنة قليلة من رجال الأعمال المرتبطين بالرأسمال العالمي ومصالحه، وغير القادرين بكل الأحوال على تأمين لا النمو المطلوب، ولا العدالة الاجتماعية بحدودها الدنيا، ولا الاستثمارات الخارجية الموعودة التي لم ولن تأتي إلا على حساب قضيتنا الوطنية.

إن أخذ كل ذلك بعين الاعتبار هو الضمانة الوحيدة للحفاظ على كرامة الوطن والمواطن...



أنصار المعارضة الليبرالية الموالية للغرب في مولدوفا، هاجموا البرلمان ومقر الرئاسة، وأوقعوا ضحايا ومصابين، بعد أن أسفرت صناديق الاقتراع التشريعية عن فوز الشيوعيين مرة أخرى بأكثر المقاعد. فلماذا لم ينبس الغرب ببنت شفة بهذا الخصوص؟ وكيف كان يمكن أن يكون الحال لو أن الألية معكوسة؟ وللعلم فإن الإحصائيات والأنباء تفيد بأن ثماني سنوات من حكم الشيوعيين أثمرت بتحقيق نسب نمو اقتصادي جيدة نسبياً بالمقارنة مع ضعف مواردها..

ذكر موقع الجولان أن هناك أبحاثاً إسرائيلية تؤكد إمكانية إنتاج الطاقة الكهربائية من الحرارة الكامنة في عمق الأراضي الواقعة في جنوب الجولان السوري المحتل، بما يمنح الاحتلال إمكانيات هائلة لمصادرة ما تحتزنه الأرض السورية في الجولان المحتل من خيرات باطنية في مجال إنتاج الطاقة، في اعتداء جديد على الجولان أرضاً وشعباً وهوية.

بدأت قيادة الجبهة الداخلية في الكيان الإسرائيلي الاستعدادات لأكبر مناورات في تاريخه، مستهتلة إياها فيما يبدو بإطلاق «صاروخ أرو».. مسؤول ما يسمى بإدارة السكان في الجبهة الداخلية قال إنه من الضروري في وقت الحرب استخدام الاحتياطي والسكان بأن معاً، وأن الهدف من المناورات العامة «هو إفهام السكان أن الحرب يمكن أن تحدث صباح غد».

تثار داخل أروقة الأمم المتحدة تساؤلات حول توجه المنظمة الدولية لاستهلاك المنهج الأمريكي في التعاقد مع الشركات الأمنية الخاصة، أي المرتزقة كما في العراق، لتولي مهام الحفاظ على السلام في العالم، أي خصخصتها نظراً لعدم رغبة الحكومات المجازفة بحياة جنودها في وقت لا يكثر فيه الرأي العام كثيراً لأبناء وقوع قتلى من المرتزقة. وتواجه الأمم المتحدة صعوبات مالية متزايدة بسبب عدم سداد الولايات المتحدة لمتأخرات والتزامات مالية عليها لصالح المنظمة الدولية لا تقل عن مليار دولار.

خلال زيارته المفاجئة لبغداد لوجّ باراك أوباما بالمخاطر الأمنية التي قد ينطوي عليها الانسحاب الأمريكي المزعوم من العراق، قائلاً في الوقت نفسه أن لا أطماع لدى واشنطن بأراضي العراق أو ثرواته!! وربما نسي أوباما تصريحات كبار مسؤوليه العسكريين، وعلى رأسهم وزير حربه روبرت غيتس، بخصوص إعادة تسمية الوحدات العسكرية المقاتلة في العراق، لضمان بقائها، تحت اسم «الوية المشورة والمعونة». ويدرس المسؤولون عن عمليات التخطيط في البنتاغون الإبقاء على ٧٠ ألف جندي أمريكي في العراق لفترة طويلة تتجاوز عام ٢٠١١.

تبييضاً لصفحة أوباما، وبالتزامن مع وصوله بغداد، جاء قرار القضاء العراقي بتخفيض الحكم الصادر على الصحفي العراقي «منتظر الزيدي»، الذي ألقى حذاه على جورج بوش، من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة. وفي الحقيقات قيل إن السبب هو «صغر سن الزيدي وخلو سجله العدلي من السوابق الجنائية»، وكان ما اجترحه لا يمثل وسام فخر في صدور الأحرار في العالم بدليل تحوله إلى سابقة متقلبة وتحتذى في مختلف المدن والبلدان!

هددت كوريا الديمقراطية باتخاذ خطوات قوية إذا ما اتخذ مجلس الأمن أي إجراء رداً على إطلاقها صاروخاً بعيد المدى قالت إنه يحمل قمراً اصطناعياً. نائب المندوب الكوري الديمقراطي في الأمم المتحدة أكد أن أي خطوة دولية من هذا القبيل ستعثرها بلاده تعدياً على سيادتها وسترد عليها بقوة.

كشفت مصادر مقربة من «جنرال موتورز» أن الشركة ما زالت تأمل في التوصل لتسوية مع النقابات العمالية والدائنين في الموعد النهائي المحدد بمطلع حزيران الجاري، وإلا فإن إشهار الإفلاس هو من أقوى الخيارات المطروحة. علماً بأن ديون الشركة الأكبر لصناعة السيارات في الولايات المتحدة تبلغ ٢٨ مليار دولار!

### العمال على قارعة الطريق ..

التسريح التعسفي مستمر في القطاع الخاص 2

### تحرير أسعار السماد..

الزراعة تنن تحت الضربات الحكومية! 5

### حكومة تنتباهو..

الفاشية في أقبح أشكالها 8

### تداعيات تفاقم أزمة الرأسمالية..

«ديمقراطيون» البيت الأبيض يستعدون لقمع الاضطرابات.. 10

## مقتضيات المصلحة العامة

### «تطبق بالقلوب»!

تقوم بعض الإدارات العامة في الدولة من عام لآخر، ببعض الإجراءات التعسفية بحق العديد من المواطنين غير الفاسدين، حيث تعتمد لنقلهم من مكان عملهم واختصاصهم إلى مواقع عمل أخرى «بحجة مقتضيات المصلحة العامة»، وهي مقولة مفتوحة لا تحددها أية معايير قانونية أو مسلكية.

فبقرار غير معلل سوى بخمس كلمات، قامت مديريات التربية في كل من السويداء والرقّة والحسكة بنقل مجموعة من المدرسين والمعلمين الأكفاء إلى أعمال إدارية أخرى دون تبيان الأسباب، الأمر الذي جعل تفسير هذه الإجراءات المرفوضة في الأوساط التربوية والاجتماعية خاضعاً للتكهنات العديدة، التي تشبع الإحباط والالتهاب حول ضرورة محاسبة ومحاربة وضرب قوى الفساد والنهب، وليس معاقبة العاملين المعروفين بكفاءتهم ومهنتهم في مواقع عملهم.

إن التراجع عن قرار كهذا هو الذي يخدم مقتضيات المصلحة العامة، أكثر بكثير من الاستناد على مادة كانت ولا تزال محط نقاش جدي في قانون العاملين الموحد.



## مرضى التصلب اللويحي يستغيثون..



يرزح مرضى التصلب اللويحي تحت معاناة شديدة، فهذا المرض النادر الانتشار في سورية يبلغ ثمن عبوة دوائه عشرة آلاف ليرة، وعلى المريض تناول الدواء مرة في الأسبوع على الأقل، مما يجعل تكاليف علاج هذا المرض تفوق القدرات المادية للأغلبية الساحقة من أبناء الشعب السوري. وقد وصلت إلي «قاسيون» الرسالة التالية من العامل عبد الكريم كفرنواوي الذي ابتلي بهذا المرض، وابتلي أيضاً بقصور الخدمات الطبية التي تقدمها المشا في الحكومية للمواطنين:

«ذهبت مع مجموعة من المصابين بمرض التصلب اللويحي إلى مستشفى ابن النفيس، لإجراء الفحص الطبي، تمهيداً لمنحي الدواء اللازم لهذا المرض «Avonex»، وقام المشفى بإعطائي الجرعات اللازمة من هذا الدواء على مدار تسعة أسابيع فقط، وقالوا لي بأن بقية الجرعات ستكون على حسابي. وهي تكلف /٧٠/ ألف ليرة، مع العلم بأن علاج هذا المرض يستمر مدى الحياة!! باسمي وباسم كافة المرضى المصابين مثلي بالتصلب اللويحي، أناشد السيد رئيس الجمهورية، وكافة الجهات المختصة بالنظر في حالنا، وبإعطائنا قيمة الدواء كاملةً، لأننا لا نستطيع شراء عبوة الدواء أسبوعياً. ولا نعتقد أن إعطائنا الدواء بالمجان سيكلف الدولة كثيراً، وخاصة أن عددنا لا يتجاوز الألف مريض في سورية كلها، ونحن عمال نعمل من أجل أن نعيش، ولا يمكننا أن نشترى الدواء بأجورنا الهزيلة.»

«قاسيون» تضم صوتها إلى صوت مرضى التصلب اللويحي، وتطالب الجهات المختصة بتحمل مسؤولياتها تجاه المواطنين الذين أنهكتهم الظروف المعيشية المتردية... واللامبالاة الحكومية.

## «الاختبار الوطني للغات».. لا تؤاخذونا!

أو تحسين، نظراً لرداءة وتخلّف المناهج الموجودة بدءاً من المرحلة الابتدائية انتهاءً بالجامعة، لذلك فالكثيرون منا قاموا بالتسجيل في معاهد لتعلم اللغة رغم يقينهم أن معظم هذه المعاهد تجارية ولا تحقق الفائدة المرجوة أملاً في تحسين مستواهم ولو قليلاً، فبالتركيز لن يفكر أحدنا بالتسجيل بالمراكز ذوات المستويات العالية، لأن رسم التسجيل فيها يعادل الراتب المنتظر، فكيف لنا بذلك بالتسجيل ونحن نبحث عن عمل؟ ومع ذلك فقد أقدم الكثيرون ممن يدركون حقيقة مستوى لغتهم البسيط جداً على الاختبار اعتماداً على الحظ داعياً أن يتواطأ جهاز التصحيح معه وأن يتجاهل أخطأه، معتمداً على طريقة «حكره بكره...» ، فإما أن نصيب أو نخيب... طبعاً هذا ليس كل شيء بالنسبة لمن سيسعفهم الحظ وينجحون بالمصادفة، فهناك اختبار «وطني» آخر، ولكن على الكمبيوتر هذه المرة، وهو ما لا يعرف معظمنا عنه أي شيء..

تنويه: من يراقب آلية العمل في المؤسسات الحكومية، يدرك أن اللغة الإنكليزية لا تستخدم في كثير من الوظائف، إذ إن الموظفين أنفسهم يهون عملهم خلال وقت قصير، ليكملوا دوامهم بشرح القهوة والمثمة واللعب على الكمبيوتر.. لذا نتمنى أن تتضمن المسابقات والاختبارات المقبلة أسئلة تختص بقضايا المشروعات والوجبات والألعاب على الكمبيوتر باللغة التي يريدها المختبرون.

■ **أيضاًين المصطفى**

### من آخر الاختراعات التي تم إنتاجها

**لعام ٢٠٠٩ اختراع سمي بـ«الاختبار**

**الوطني للغات»، وسبب إضافة كلمة**

**«الوطني» في تسميته، حسب تصورنا، هو**

**حفظ المتقدم للاختبار لرقمه الوطني**

**المدون على الهوية.**

**آلية التسجيل:**

أولاً: تتقدم بصورة عن مصدقة التخرج، وهذه المصدقة نعاني ونحن نستجديها الكثير قبل أن تنتزعها من قبضة الجامعة أو المعاهد على أمل أن نتوظف بعد حصولنا عليها. طبعاً حينها لا نكون مدركين بعد أن أملنا سيذهب مع الريح..

ثانياً: تدوين الرقم الوطني الموجود على الجهة الثانية من الهوية، على الطلب بأكثر من مكان، وخلال الامتحان نظل هذا الرقم الوطني لكي يبقى نقطة علام..

ثالثاً: يرافق عملية التسجيل اختراع آخر، وهو ميزة يتفرد بها خريجوا الجامعات في سورية دون سواهم، فإضافة لشهادتهم العالية يملكون إجازة بالدراسات العليا «بثقافة التحطيش والتدفيش»، وهذه الثقافة تتناسب مع آلية التسجيل التي اعتمدت على ما يسمى النافذة الواحدة..

قرار رئاسة الوزراء حول شروط التوظيف الجديدة، والذي أمر فيما أمر بأن يحصل المتقدم على شهادة لاجتياز اللغة الإنكليزية أو الفرنسية قبل نياله الوظيفة، تناسى عمداً أن معظمنا تخرج من الجامعة دون أن تشهد لغته أي تطور

# أين أصبحت قوانين حماية الاشتراكية؟

◀ **نجوان عيسى**

يتجاوزها إلى حد تطبيقها على المواطنين والسماح للحكومة بخرقها في الوقت ذاته، وهذا مؤشر خطير ليس على ضعف المؤسسات القضائية السورية فحسب، بل على وجود انهيار حقيقي في مفاهيم العدالة وسيادة القانون لدى عدد كبير من المواطنين والمسؤولين على حد سواء.

إن أكثر ما يؤلم في هذه المفارقة أن هناك العشرات من المواطنين السوريين قضى سنوات طويلة من حياتهم في السجون بأحكام صادرة عن المحاكم العسكرية ومحكمة أمن الدولة العليا بسبب اتهامهم بجرائم من قبيل تقييض النظام الاشتراكي أو وزعزحته أو عرقلة تنفيذ التشريعات الاشتراكية وما إلى ذلك، ثم يأتي فريق في حكومة الجمهورية العربية السورية ليستهتر بكل بساطة بهذه القوانين علناً دون أية محاسبة، وبمعنى في مشاريع الخصخصة ورفع الدعم عن السلع الأساسية وربط الاقتصاد السوري بمكة العولمة الاقتصادية، بل وفي اقتراح قوانين وتشريعات فيها تنازل عن أبسط مكتسبات الاشتراكية ومبادئها.

ونسأل هنا: ألا يعد مجرد عرض مشروع كمشروع قانون العمل الجديد والترويج له مناهضة لأهداف الثورة يستوجب الحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة على أقل تقدير؟... إن محاسبة الفريق الاقتصادي السوري أصبحت أمراً ملحاً، ليس من باب تحقيق العدالة فحسب، وإنما من باب احترام تاريخ المؤسسة القضائية السورية..

■

١٩٦٥ كل من يقوم بأفعال تعتبر مخالفة لتطبيق النظام الاشتراكي سواء تمت بالفعل أو بالقول أو بالكتابة أو بأي وسيلة أخرى، كما يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على مناهضة أية هدف من أهداف الثورة، والاشتراكية واحدة من هذه الأهداف كما هو معروف. ويعود النظر في هذه الجرائم لمحكمة أمن الدولة العليا بموجب المرسوم التشريعي ٤٧/ لعام ١٩٦٨ م، مما يشير إلى أن الشارع اعتبر أن الاعتداء على النظام الاشتراكي قولاً أو فعلاً، جرماً ذا طبيعة جنائية وماساً بأمن الدولة.

ولا تزال جميع هذه المراسيم سارية المفعول في سورية، والمادة الثانية من القانون المدني السوري واضحة لا لبس فيها، فهي تنص على عدم جواز إلغاء أي نص تشريعي إلا بتشريع لاحق، وبذلك تكون كل التبريرات التي يسوقها البعض من قبل القول بأن الاشتراكية نظام ثبت فشله على الصعيد العالمي - على فرض صحتها - تبريرات واهية ولا يمكن أن تعتبر ذريعة مقبولة لتجاوز هذه القوانين وعدم تطبيقها.

ويزداد الأمر سوءاً إذا ما عرفنا أنه يوجد اليوم العديد من الموقوفين الذين يحاكمون بتهمة زعزعة النظام الاشتراكي لارتكابهم أفعال لا تربطها علاقة مباشرة بالاشتراكية من قبيل الاعتداء على الأملاك العامة كالثروة الحراجية مثلاً، فيما تعد الحكومة العدة لعرض قانون عمل جديد على مجلس الشعب فيه تجاوز صارخ للاشتراكية بالمعنى والواقع الفكري!!.. وهكذا فإن الأمر لا يقف عند حد تعطيل القوانين، بل

نعرف أن العلم علمان: علم مطبوع وعلم مسموع، ونعلم جيداً أن العلم المطبوع هو أثبت من المسموع، لذلك نلتفت انتباه أصحاب الشأن في التربية وأصحاب الخبرة والمعرفة المختصة بعلم النفس الاجتماعي -كون ملاك التربية والتعليم هو الموطن الحساس والدقيق في غزو الأوطان فكراً وخلقياً- أن مناهج اللغة الإنكليزية مليئة بالأفكار الغربية عن مجتمعنا وأخلاقنا وقيمتنا، وهي غالباً ما تدغدغ أجيالنا بالأفكار التي تدفع بمتلقيها وراء أهوائهم الشخصية الفاتنة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر ننوه للمثال التالي: ففي قصة الخرافة الصينية (Chinese fable) يوجد سرد قصصي حول الشخصية (المدرس، والبروفيسور الجامعي)، وكيف أنقذنا ذئباً من براثن الصيادين بإدخاله إلى كيس لإخفائه ممن يترصدونه، لكن الذئب يبقى ذئباً، وبالتالي يتم إظهار هذه الإنسانية تجاه الحيوان ولم تظهر تجاه ما يعانیه البشر، ناهيك عن الحكمة (the moral) من القصة وهي: (بالرغم من أن مساعدة الناس خير،

لكن من الحماقة أن يدمر هذا الخير الشخص الذي يقوم به). إن مناهج مادة اللغة الإنكليزية يحتاج إلى دراسة معمقة ومراجعة دقيقة له قبل إقراره، وإلا ما معنى أن يضم الكثير من القصص البوليسية، وكأننا في ولاية تكساس، ويتجاهل روائع الأدب العالمي؟ هل القصص البوليسية تخدم مجتمعنا وأجيالنا الحالية والقادمة أكثر مما قد تفعله الآداب الراقية ذات الميل الواقعي الإنساني؟

كذلك في مناهج الصف الثالث الإعدادي (المسمى التعليم الأساسي) ثمة مثال آخر:

ففي الدرس الثالث عشر بعنوان (A Material World) والذي يبدأ بالسؤال الكبير:

who wants to be a millionaire?

I don't، Says charles Gray.

# كيف أصبحت شيوعياً؟



وحصل فلاحو كورتبان على الاثنين معاً..

- حاول الملاكون تشويه سمعتنا أمام الرأي العام، وتواطؤ معهم بعض رجال الدين، ناهيك عن تواطؤ السلطات في الكثير من المراحل، ولكن توجيهات الحزب وتضامن الفلاحين، جعلنا نصمد أمام جميع القوى الرجعية في تلك المرحلة.

- فرضت على ظروف المعيشة القاسية الهجرة إلى مدينة قامشلي والاستقرار في حي علايا، وكان يسكنه حينها نحو ٤٠ أسرة، ولم يكن هناك أي نوع من الخدمات مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي وغيرها، وبداناً وبمشاركة أبناء الحي نضالنا المطالب فنظمنا عدة عرائض بمطالب تأمين الخدمات الضرورية للحي، وما

بموجب توجيهات الحزب حيث كنا نحرصهم للنضال من أجل توزيع الأرض التي كانت مجبولة بعرقهم، وندعوهم إلى توحيد الصفوف ضد ظلم الإقطاع والملاكين، وبعد عدة سنوات أصبحت عضواً في لجنة فرعية أذكر من أعضائها الرفاق درويش خليل وحاجي سيفو من قرية كيشكه، وصلاح الدين حسن من قرية علوانكي. ثم توافد للعمل معنا في المنظمة رفاق عديدون من القامشلي أمثال رمو شيخو، أوصمان برو، ملكي عيسى، أحمد سلو، وسعيد دوكو.. وأذكر أن تنظيمنا توسع حتى شمل ٢٧ قرية من قرى المنطقة مثل جيلكا وعلوانكي، مصطفاوية، شيرو، كركي لكه، مخيت، كرزيارت، قلعة الهادي، فطومة... وفي ذلك الوقت حدثت معارك عديدة بين الفلاحين والإقطاعيين وأزلامهم في العديد من القرى مثل كورتبان والمصطفاوية، وقد وقفنا دائماً وبكل التزام إلى جانب الفلاحين، وتعرضت إثر ذلك إلى التهديد مرات عديدة مثل تهديد ملك المصطفاوية بعد توجيهه الرفيق (فليت) لي بأن أكون شاهداً لمصلحة الفلاحين أمام السلطات، وبفضل تلك المعارك حصل الفلاحون على الأرض بأشكال مختلفة (وضع يد، انتفاع

حدادة قافلة الضوء الذين لوحوا برأيائهم الحمر، كسرب حمام رفرفوا في سماءات الوطن، إنهم الذين تخرجوا من أكاديمية الحياة بجدارة.. بوصلتهم مصالح الناس البسطاء.. تعودوا أن يسموا الأشياء بأسمائها.. لم يمارسوا الحذلق في الكلام، ولا تدوير الزوايا.. إنهم الرفاق الرفاق، رفاق الدرب الطويل.. رفاق أزمته السياط، الذين ظلوا يقبضون على الجمر في الزمن الخراب.. من تلك النبضة في خافق الوطن، من الجزيرة السورية، ضيفنا لهذا العدد الرفيق القديم مراد تمو (مرادي كور) وهو من الرفاق في تنظيم النور.

الرفيق المحترم مراد نحييك ونسألك أن تحدثنا كيف أصبحت شيوعياً؟

- أنا من مواليد قرية شيدكا ١٩٣٠، انتسبت إلى الحزب في نهاية الأربعينات، رداً على الظلم الذي كان الملاكون يمارسونه بحق الفلاحين.. لقد وجدت مع الكثيرين من أبناء جيلي في الحزب الشيوعي طريق الخلاص من كل أشكال القهر والاستغلال، وكان انسابي إلى الحزب بتأثير من الرفاق شيخموس حسو، وجميل مرعي، وقد بدأنا العمل بين الفلاحين في قرى منطقة المالكية

زلت أذكر منها عريضة صاغها لنا حينها الشيخ عدنان حقي طالبنا فيها بتأمين مياه شرب نظيفة، إذ إن نسوة الحي كن يحملن جرار الماء من مسافات بعيدة، ومن أجل ذلك نظمنا وفداً لزيارة المحافظ بمساعدة الرفيق حسين عمرو وقد تم اللقاء ووافق المحافظ على طلبنا، إلا إن المطلب لم ينفذ، وبعد مدة علمنا بأن المحافظ سيزور حي العنترية، وبإشراف الرفيق فرج كرمو (ابو كرم) قمنا بجمع أهالي الحي مرة أخرى وذهبنا للقاء المحافظ، وكنا عشرين رجلاً ومعنا أكثر من خمسين امرأة يحملن دمجانات ماء فارغة وأحطن بالمحافظ في الشارع وعرضنا عليه مطلبنا، فوافق على الفور، وأوعز لمدير المياه بتخديم الحي بمياه الشرب فوراً، وفي اليوم التالي مباشرة تم بالفعل البدء بمد شبكة المياه ثم تابعنا بعد ذلك المطالبة بضرورة مد شبكة الكهرباء، وتم لنا ذلك وتسلم أهل الحي خمسا وخمسين ساعة كهرباء دفعة واحدة وأصبح الحي مناراً، ويعدها تقدمنا إلى مديرية التربية بطلب فتح مدرسة في الحي فكان جوابهم الاعتذار لعدم وجود أراضي أملاك دولة في الحي، فاجتمعنا مع أبناء الحي وجمعنا من كل بيت مبلغ ٣٠٠ ل.س، واشترينا أرضاً، ووقام وفد من أهل الحي مع الرفيق أبو كرم بمقابلة مدير التربية وطالبوه ببناء المدرسة فوافق على الطلب وبدأ إثر ذلك العمل لتشييد المدرسة.

- أما المطلب الملح الآخر لأبناء الحي فكان

■ **إعداد: محمد علي طه**

## مطببات

## الركود.. أيها المنقذ

◀ عبد الرزاق دياب

على مدى السنوات الأخيرة لم تفلح كل أدعيتنا في جعل الحكومة تستجيب لرغبتنا في خفض الأسعار الملتهبة، وكذلك لم تستطع لجم جشع التجار الذين عاثوا فساداً في أسواقنا، وانتشلوا ما في جيوبنا من قروش، ولم تتجنا كل التدخلات الحكومية لتوازن السوق، ولنصرتنا في جعل الراتب المخجل يقوت الأيام الأولى من الشهر.

لم نصمد أمام الغلاء، الندرة، الحاجات الأساسية، المناسبات، لملمة القدر القليل من «مونة» الشتاء، توارينا خجلاً من طلبات أبنائنا في موسم المدارس، في لباس جديد للعيد، هربنا من الدائنين في محيط أحيائنا، مارسنا الكذب على أنفسنا بالأمل الذي صنعناه لنحيا، كذبنا على كل من نحب بأن الفرج قادم، وما من شدة إلا ويعقبها الرخاء، والصبر مفتاح الفرج، وتعلمنا الغش في نقل الطرايبش من رأس إلى آخر، وسقطنا في النوم من شدة التعب على حلم الصباح الذي يحمل الخلاص.

أما الحكومة، فمارست علينا كافة فنونها في التصريح والتبرير، سحبت من أفواننا ثدي الدعم الذي تعودنا على أفضله عقوداً طويلة، وهي في الوقت نفسه تدافع عن الجماهير ومكتسباتها، وعدم التفريط بمنجزاتها، وأن قانون العمل سيكون دون منازع لمصلحة الطبقة العاملة، وجل عمال القطاع الخاص دون تأمين من جور صاحب العمل، وأن القطاع العام ضماناً للاقتصاد الوطني، وفي الوقت نفسه تتابع شركاته الخسارات وعماله دون رواتب لشهور.

هددت الحكومة الاحتكار والمحتكرين بيد من حديد، وأنها لن تسمح بالتلاعب بلقمة الناس، وانتهاز حاجتهم، ويزداد المحتكرون، وأسعار موادهم تدخل إلى بيوتنا وفق أهوائهم، رغباتهم، قفز الرز من ٢٠ ليرة إلى ١٠٠، صار زيت الصويا ملك موائدنا ونحن بلد الزيتون والزيت البلدي، اللبن والحليب والجبنة واللبننة صحتون الإفطار السوري تلاعب بأسعارها الباعة كما شاوروا بدعوى مواسم الخير الغائب، الأمطار التي هجرت أرضنا وسماننا، لم تبق مادة غذائية دون أن يأكلها من بين أيدينا الغلاء، واعتقدنا أن هذا السعير موجة عابرة، لكننا في تجربتنا المريرة مع أسواقنا كنا متأكدين أن ما يصعد من أسعار لن يهبط، وأن زوال السبب لا يعني عودة السعر إلى ما كان، ارتفع الوقود إلى أسعار لم نحتملها مع وصول برميل النفط إلى ١٥٠ دولاراً، ولم يهبط مع عودته إلى أقل من سعره قبل الأزمة، وبررت الحكومة الأمر.. الواقع.

أكد القائمون إلى الآن أن الأزمة التي يشهدها العالم لن تكون ذات أثر كبير على اقتصادنا، وأن الضرر لن يكون كبيراً لأنهم يتحسبون لذلك، فلماذا تعد الآن وزارة الاقتصاد على تخفيض سلع كانت في الأوج، لماذا تنهوى أسعار مواد البناء، الاسمنت، الحديد، ولماذا يعاد السكر إلى ما دون الثلاثين، والرز الجيد إلى ٢٥ ليرة، والممتاز إلى ٦٠ ليرة، أهو موسم الخير؟ لماذا تركت العقارات دون حراك، وتدخّل في سوق يلعب التنافس على التخفيض الدور الأكبر، لماذا تشق الألبسة على وإجهات المحلات دون زبائن رغم دعوات ودعايات التنزيلات لأكثر من ٥٠٪، أهو الصيني الذي أطاح بالأرباح المخيفة لتجارنا، وأجبرهم على مجاراته ولو بخجل؟ لماذا تحول صناعيون إلى تجار جملة للصيني، وأغلق بعضهم معاملة كمؤشر فاضخ على تأثير الأزمة على أسواقنا، وبداية ظهور تداعياتها بأشكال مختلفة؟

الركود فعل فعلته، بالحكومة التي باتت مضطرة للتدخل، بالتجار الذين يرتعشون من فكرة الكساد، والمواطن من قلة الحيلة، الجيب العامة لم تنزل غير قادرة على الشراء رغم كل التنزيلات، وتعدد المعروض وتنوعه، فالدخل البسيط لن يجاري فورة السوق الساكنة، وتكوم البضاعة وتنافسها، هو الركود القادم الذي سيضرب بأمواننا الصغيرة، وبالْبضاعة الكاسدة في مخازين التجار الذين ظالمنا اعتبرونا قروشاً ستملاً (مطمورة) جشعهم.

الركود.. أيها المنقذ، للوهلة الأولى، المرعب لأيامنا القادمة.

■ ■

## مديونية الفلاحين للمصرف الزراعي تهدد الزراعة بالانهيار

يقول المثل إن التاجر الناجح يدفع التسعة ليحصل على العشرة، أما المصرف الزراعي، فيضرب بالعشرة وهو يحاول أن يسترد واحداً، رغم يقينه أن الفلاحين غير قادرين على دفع هذا الواحد.. والمقصود بالعشرة إنتاج موسم كامل، إذ يصبح هذا الموسم مهدداً بالانحسار، دون أن يكون للمصرف نصيب منه، حارماً بذلك دعم اقتصادنا من هذه الكميات، وحارماً الفلاحين من الاستمرار في زراعة أرضهم والعيش منها وفيها.

إن من بين التحديات التي واجهت العمل الزراعي في محافظة الحسكة موسم الجفاف التي مرت بها المحافظة، ومديونية الفلاحين لتلك المصارف، ومما ترتب على الفلاحين من أعباء مادية كبيرة نتيجة استجراهم للقروض التي لم يكن بمقدورهم تسديدها في أوقاتها وبيرون وجوب إعادة النظر بجدولتها، إما بإلغائها وهذا ما يتمناه الفلاح في هذه المحافظة وفي هذه الظروف، أو بتبسيطها لعدة سنوات كي يتمكنوا من تسديدها، مع إعفائها من الغرامات والفوائد والإبقاء على رأس المال فقط، وذلك تسهياً على الفلاحين وضماناً لتحصيلها.

ففي المصرف الزراعي التعاوني بعامودا، تم حرمان أكثر من ٢٧٠ مزارعاً وفلاحاً يستثمرون أكثر من عشرة آلاف هكتار من الأراضي ضمن منطقة الاستقرار الأولى (والتي تعد من المناطق الأكثر خصوبة وإنتاجاً من استحقاقات ومستلزمات الإنتاج الزراعي للموسم ٢٠٠٨-٢٠٠٩) بحجة مديونتهم للمصرف، وتحويلهم للقضاء لأسباب تتعلق بإساءة الأمانة أو عدم الملاءة المالية، رغم القرارات التي صدرت من اللجنة الوزارية التي ترأسها السيد محمد الحسين وزير المالية وتبويجه من السيد الرئيس بشار الأسد للوقوف على أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي في الحسكة، والذي أكد في حديثه الجماهيري مع الفلاحين بتمويل الجميع بغض النظر عن المديونية (كلمة عامة بدون تفسير)، وحديث السيد وزير الزراعة بالمواقفة على تمويل المزارعين من المصارف وحزمة القرارات التي صدرت عن اللجنة بعد أخذ ورد مع الجهات المعنية حول إيجاد الحلول السريعة والطويلة الأمد لمشكلات الزراعة في المحافظة ودعم الحكومة لهذا القطاع بكل إمكاناتها. إلا أن تلك القرارات لم تنطبق على أغلب الفلاحين، بمن فيهم فلاحو ومزارعو

عامودا، وتم توفير تمويل ٢٧٠ منهم كلياً، ولم يمولوا نتيجة للقرار الصادر من السيد وزير المالية والذي نص على التمويل بغض النظر عن المديونية المستحقة الأداء، وجاء في النص أن هذا القرار لا يشمل المحليين للقضاء بجرم الاختلاس والإساءة للمال العام، وهذه الحالة طبقها المصرف الزراعي على المزارعين الذين ثبت عليهم حصولهم على مواد زائدة عن جدول الاحتياج المعمول به لدى المصرف الزراعي بموجب قرارات الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش التي حققت آنذاك في موضوع التجاوزات والمخالفات التي ارتكبتها موظفو المصرف السابقون المصروفون من الخدمة، مع العلم أن الموضوع لا يزال منظوراً أمام القضاء، ولم تصدر أية نتائج لتلك التحقيقات حتى يعمل على لصق تهمة الاختلاس بالمزارع، والقاعدة تقول المتهم بريء حتى تثبت إدانته. وقد قدم العديد من أولئك الفلاحين الشكاوى لدى لجنة التفتيش بعدم استجراهم لتلك الزيادات، وطلبهم إقرارها ذمماً شائبة وغير محققة، واعتبارها ذمماً محققة على الموظفين الذين سولت لهم أنفسهم بالتلاعب بأضابير الفلاحين ولمصالحهم الشخصية، وتركهم تحت وطأة تلك الديون التي تراكمت منذ العام ٢٠٠٠، وأصبحت أضعافاً بسبب تراكم الفوائد ورسملتها، مع العلم أن استجرار مواد زائدة عن جدول الاحتياج لا يدخل في نطاق تطبيق قانون أو نص الاختلاس. ولعدم مقدرتهم على التمويل الذاتي، بقيت معظم أراضيهم بوراً، أو اضطروا لتأجيرها للأخريين مكروهين. وهم في حيرة من أمرهم يتساءلون: أين تلك الوعود؟ وكيف لهم أن يسددوا تلك الديون المترامية التي أثقلت كاهلهم، ومعظمهم حضروا أباراً ارتوازية، ويعلم الجميع ما تتطلبه تلك الأبار من مصاريف، ناهيك عن البذار والأسمدة؟

كما تم حرمان عدد من هؤلاء الفلاحين

بحجة عدم توفر الملاءة المالية فيهم حيث يتجاوز مجموع ديونهم ملاءتهم المالية، وهي تعني مجموع إمكانيات طالب القرض والتي توضح في بطاقة الاستعلامات التي ينظمها له فرع المصرف الزراعي المعنى، حيث تشمل الملاءة المالية قيمة الأراضي الزراعية التي يملكها طالب القرض وقيمة الآلات الزراعية والآليات والمحركات، وقيمة حصته من الإنتاج المرتقب، بالإضافة إلى قيمة العقارات التي يملكها والمتوفر فيها وثيقة (عندما يتجاوز مجموع ديون طالب القرض أي المتعامل «أصالة وكفالة» مجموع ملاءته المالية فلا يمكن منحه قرضاً جديدة.

كذلك لا يعتبر المصرف الزراعي الأراضي التي يستثمرها الفلاح والآلية إليه بموجب إقرارات المحكمة وأراضي وضع اليد وإيجار أملاك الدولة والانتفاع، ضمن قرار الملاءة المالية، سوى الأراضي المملوكة بموجب سند تملك أو حصر إرث قانوني أو قرار حكم قطعي، وهذا ما لا يتوفر لدى أغلب الفلاحين في المنطقة. ويأتي موضوع رسملة الفوائد حسب نظام المصارف والتي تم تطبيقها على المصرف الزراعي ليزيد الطين بلةً ويثقل كاهل الفلاح العاجز عن تسديد التزاماته بسبب تراكم رأس المال المستحق وعدم معرفته ووعيه لفهوم ونظام رسملة الفوائد أساساً، من حيث أن المصرف الزراعي يخضع لقرارات مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي، والذي يخضع بدوره لنظام مجلس النقد والتسليف العالمي وبناء عليه فإن الفوائد تحسب في ٢/٢٨، و١/٨ من كل

عام بحسب قرارات مجلس النقد والتسليف، وفي حال عدم تسديد الفوائد في التاريخين المذكورين /ترسمل/ وتضاف إلى جملة الدين /الرأسمال/ بحيث في التاريخ اللاحق للرأسمال تحتسب فائدة الرأسمال الأصلي زائداً للفوائد المرسملة في التاريخ السابق، ناهيك عن أن الفوائد المرسملة وغير المسددة في تاريخ الاحتساب تخضع أيضاً لفوائد وغرامات التأخير، وحيث أن الفلاح لا يتوفر لديه السيولة النقدية في التاريخين وعدم وعيه المصرفي لنظام الرسملة كما قلنا سابقاً يبقى تراكم الديون ويبقى عاجزاً عن تسديده ككتلة دين كبيرة.

أمام كل هذه الصعوبات التي تواجه هؤلاء الفلاحين والمزارعين وقد أغلقت أمامهم كل السبل الكفيلة بإخراجهم من محتهم ونظراً لموجة الجفاف التي عصفت بمحافظة الحسكة في المواسم الأخيرة، نستطيع اتخاذ الإجراءات الإسعافية، وذلك بالتوازي مع اتخاذ إجراءات جديدة، ونترك للجهات المعنية تخيل الأثر الاجتماعية المترتبة على ذلك، فنيل النوايا لا يكفي لمواساة آلام الفلاحين في الحسكة، ومن يتحمل

السيطرة بعد الجلدات خيراً من العداد .

على الجميع التكاتف لمحاولة الوصول لحلول إسعافية تسمح بالحد من تأثير ذلك بغية تغير الأحوال وتنشيط الحراك الاقتصادي من جديد بالمحافظة على الزراعة والفلاحين والأمن الغذائي.

■ الحسكة - ج.خ

## رئيس اتحاد فلاحي دير الزور لقاسيون؛

## تدمير الزراعية يهدد أمننا الغذائي وقرارنا السياسي



على جميع الشرفاء

في هذا الوطن

أخذ زمام المبادرة

للدفاع عن حقوقهم

ومصالحهم وكرامتهم

وفق الحقوق التي

يكفلها الدستور

الزور بين في ندوة أقيمت في المديرية أن الدعم سيقدم للفلاحين في نهاية الموسم. ونسأل هنا كيف للفلاح أن يزرع وكيف له أن يعيش، طالما القرارات التي تُتخذ وفيها مكاسب للفلاحين يجري التلاعب عليها عبر آليات التنفيذ، وهذا يصب في الهدف نفسه وهو تدمير الزراعة، وبالتالي تدمير اقتصاد الوطن كرفع سعر المازوت والسمادة؟ وقد أكد لنا أحد أعضاء الرابطة أن ما يجري ضد اقتصاد الوطن وضد رئيس الجمهورية وتوصياته).

● لاستصلاح الأراضي مشكلات تنعكس أيضاً على الفلاحين، ما رأيكم بذلك؟ نعم، تهمة مشكلات كثيرة في الاستصلاح. فتعويضات الفلاحين مثلاً في القطاع السادس بقي منها ١٢٥ مليون غير موجودة، كما أن تنفيذها تأخر، ولم يسلم إلى المديرية، وبالتالي لم يتمكن من إجراء المسح الاجتماعي وتوزيع الأراضي، والقطاع السابع فيه

الرابطة، أعدنا مذكرة رفعناها إلى الاتحاد العام، بيتاً فيها مخاطر ذلك على الفلاح والإنتاج والوطن، وسيكون الموقف عاماً وجماعياً لأنها معاناة الفلاحين بكل أنحاء الوطن. ألا يكفينا الجفاف والتصحر الذي نعاني منه؟ ويضاف إلى ذلك انحسار نهر الفرات، فهو من المعوقات الأساسية أيضاً لتنفيذ الخطط الزراعية، ويتحمل وزير الري المسؤولية عن ذلك ويجب مناقشته مع تركيا للحصول على حقوقنا المائية.

● هل سيحل صندوق الدعم الزراعي المشكلات الناشئة أو المزمنة؟ صندوق الدعم الزراعي حصلنا عليه نتيجة المطالبة، لكن لأن لا يوجد ولم يقدم ليرة واحدة، ونطالب بالإسراع بتطبيقه وصرف الدعم وفق الخطط والرخص الزراعية، ليتمكن الفلاحون من شراء مستلزمات الإنتاج. (ونبه في قاسيون أن المسؤول عن الصندوق في مديرية زراعة دير

التقت قاسيون رئيس اتحاد الفلاحين

بدير الزور صبحي الحنان وناقشت

معه قضايا الفلاحين في المحافظة،

وكان الحوار التالي؛

● يعاني الفلاحون من ارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعي وآخرها مضاعفة سعر السماد بأنواعه ما تأثير ذلك على الخطط الزراعية، وعلى الفلاحين، وعلى الأمن الغذائي الوطني؟

نحن في اتحادنا وجمعياتنا نتعامل مع المصارف الزراعية نقداً، وليس لها ديون علينا نهائياً، وقد حاسبت جمعياتنا بمبلغ ٩٠٤٦ مليون ليرة من القطن فقط أرباحاً للفلاحين في الموسم السابق، وارتفاع المازوت وحده ضرب وسيضرب الإنتاج لهذا العام، فعلى سبيل المثال: لدينا ٥٢٠٦ أبيار لم يستثمر منها سوى ١٠٪ فقط بسبب ارتفاع أسعاره فكيف بارتفاع أسعاراً مضاعفة؟ وهذا سيريد من عدم تنفيذ الخطط الزراعية حيث قدمت الجمعيات الفلاحية طلبات تبين عجزها عن تنفيذ الخطط وخاصة في المحاصيل الاستراتيجية مما يهدد أمننا الغذائي والاقتصادي، وهذا يتنافى مع توجيهات السيد الرئيس بتسمية المنطقة الشرقية ومنها البادية، كما أنه انعكس وسينعكس على استقرار الفلاحين الذين اضطروا للهجرة إلى درعا ودمشق وغيرها وسكنوا الخيام، وسيزيد نسبة البطالة وتزداد نسبة الجريمة، وهذا ستظهر آثاره أيضاً على المجتمع ككل، والأخطر أنه سيؤثر على استقلالية قرارنا السياسي، فقد تحولنا من مصدرين للقمح إلى مستوردين، ومن يعطينا اليوم لن يعطينا غداً إلا بئس سياسي، ومصير أقرب شاهد على ذلك!!

● ماذا فعلتم لمواجهة ذلك؟ بناءً على مذكرات الجمعيات الفلاحية واجتماع

■ زهير مشعان

## تحرير أسعار السماد..

# الزراعة السورية تن تحت الضربات الحكومية

◀ حسان منجة

لأن السعر المحرر لن يلبث أن يحلق عالياً خاصة وأن هذه الفترة تسجل على الدوام النسبة الأعلى في ازدياد الطلب على السماد.. وكان الغاية هي ضرب الزراعة وتدميرها عن سبق الإصرار والترصد..

في العموم، فإن الزراعة السورية تعاني منذ سنوات عديدة، من الإجراءات الحكومية الهادفة في جوهرها غير المعلن إلى إبعاد الفلاح عن أرضه، حيث بدأت نتائج هذه الإجراءات تظهر للمواطن (المستهلك) والمزارع على حد سواء، من خلال قيام الحكومة السورية العام الماضي بالتداول على المخزون الاحتياطي من القمح لسد حاجة الاستهلاك المحلي، بعد أن قامت بتصدير معظم محصول القمح الاستراتيجي المتراكم عبر السنوات السابقة، ليصل بها الأمر، بعد أن نضبت الصوامع، لطلب المعونة من أي مصدر كان. يضاف إلى هذا تراجع مجمل الإنتاج الزراعي، ابتداءً من القمح، مروراً بالقطن، وصولاً إلى غالبية المحاصيل الزراعية الحيوية، بنسب تصل إلى ٧٠٪. إن قطاع الزراعة في سورية أصبح شديد الهشاشة نتيجة السياسات المتبعة وما تحرير أسعار السماد، وما سبقها من تحرير أسعار المازوت، إلا محاولة لتوجيه الضربة القاضية له..

فالمحروقات تشكل ما نسبته ٢٠٪ من تكاليف إنتاج المحاصيل البعلية، و٢٥٪ من تكاليف المحاصيل الصيفية، حسب الإحصاءات الحكومية، علماً أن هذه التكلفة في بعض الأحيان تصل إلى ٥٠٪، أي ٤٠٪ من سعر بيع الإنتاج الزراعي، لأن هامش الربح المتاح للفلاح لا يتجاوز ١٠٪، حيث دفعت الزيادة المتراكمة سابقاً في تكاليف الإنتاج

جاء قرار الحكومة بتخفيض سعر المازوت، كسلفه الذي أوعد برفعه، ليوجه رسالة سافرة للجميع، في الداخل والخارج، عن الإمعان الحكومي في جلد المنتجين السوريين، والفقراء على وجه الخصوص، عبر المضي بعيداً في السياسات النيوليبرالية المباركة من المؤسسات الدولية والتحالفات الإمبريالية الكبرى.

قرار التخفيض سيكون له تداعيات خطيرة في هذا الوطن على أهم مرتكزات الصمود الوطني، ونعني هنا الأمن الغذائي، حيث جاء كإجراء أخير لرفع الدعم عن المحروقات بشكل كلي.. ليتبعه على الفور قرار تحرير أسعار الأسمدة والذي سرعان ما أدى لرفع أسعارها بنسبة ٢٠٠٪ في بعض أنواعها.. وقد اعتبرت وزارة الزراعة مصدرة القرار، أن قرارها هذا يأتي متماشياً مع ارتفاع أسعار السماد في الدول المجاورة، مؤكدة أن منعكسات تحرير أسعار الأسمدة على المنتجات الزراعية بسيطة جداً، بعد حساب التكلفة الفعلية للإنتاج بين أسعار السماد المدعوم والمحرر، ولا تتعدى هذه الزيادة ٢٤٠ قرشاً للكغ للقمح المروي، و١٨٠ قرشاً للشعير، و٢٢٠ للحمص، و١٨٠ للعدس، و٢١٢ للقطن، و٥٠ للشوندر، و١٠٠ للبندورة، و٢٠٠ للبطاطا، وهذا يحمل الكثير من المغالطات، لأن الواقع سيثبت سريعاً أن الانعكاسات ستكون أخطر بكثير، وستعكس بشكل كارثي على المحاصيل المنتجة هذا العام، وربما تتجاوز في سوتها التداعيات التي نتجت عن رفع الدعم في العام الماضي في توقيت مشابه،



وفي هذا الوقت من السنة، لشراء ما يحتاجه من السماد!!؟

ولا بد من التساؤل هنا عن مدى الجدوى الفعلية لصندوق دعم الإنتاج الزراعي، الذي قامت الحكومة باستحداثه مؤخراً، ما دامت تستغني بين الحين والآخر عن أسس ومرتكزات تطوير الإنتاج الزراعي، علماً أن حكومات العالم قاطبة من رأس الهرم الرأسمالي (أمريكا) إلى أبعد جزيرة في أقصى المحيطات تقوم بدعم مزارعيها وإنتاجها الزراعي، فأمريكا مثلاً تدعم الزراعة بـ ٣٦٥ مليون دولار.

إذا ما علمنا أن هناك ٤٠ ألف أسرة تعمل في الزراعة في الساحل السوري وحده، فكم أسرة سيصيبها الضرر من هذا القرار على مستوى القطر بأكمله!!؟  
ويمثل بسيط عن فلاح محافظ الحسكة، باعتبارها المحافظة الأولى زراعياً، فإن كل ١٠ دونمات من الأراضي ستكلف الفلاح حسب القرار الجديد حوالي ٦٠٠٠ ل.س، أي أن كل من زرع ٥٠ دونماً هو بحاجة إلى نحو ٣٠ ألف ليرة سورية، خاصة وأن موعد رش السماد قد آن وأوانه، والسؤال: هل يوجد فلاح في الحسكة، أو في أية محافظة زراعية أخرى، يملك مثل هذا المبلغ،

## لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين!!

حسب قرارات مؤتمر القطن، فإن زراعة هذا المحصول الاستراتيجي يجب أن تتم اعتباراً من ٣/٣١/٠١ وحتى ٤/١٠، ولكن لغاية الآن لم توزع بذرة قطن أو كيس سماد، وهذا سيعرض الموسم والفلاحين للمصير نفسه الذي حصل مع موسم الشوندر للمعرونة المبكرة من خسائر كبيرة سترك آثارها مباشرة على الفلاحين وعلى محالج القطن ومعامل الغزل واقتصاد الوطن ككل. ثم إن توقيت رفع السماد جاء بالطريقة نفسها، والتوقيت ذاته تقريباً التي تم فيها رفع الدعم عن المازوت قبل الريّة الأخيرة لموسم القمح، وهذا أدى إلى ضرب الموسم، فهل هذه الأمور تتم عن جهل؟ بالطبع هذا مستحيل، لأن أبسط فلاح يعرف ما يتواري خلف ذلك!

إذاً الأمور مخطط لها مسبقاً، وبدقة، ويجب إحالة المسؤولين عن هذا التدمير المنهج للزراعة الوطنية إلى المحاكمة فوراً، بتهمة التخريب المتعمد مع سبق الإصرار، وإذا أضفنا إلى ذلك دخول البذار الأمريكي عن طريق تركيا ستتضح الأمور أكثر، وستبدو جلية نوايا المستلطين على القرار الاقتصادي!!

## المؤتمر السنوي للرابطة الفلاحية في الغاب..

# مداخلات ساخنة

أنه بدئ العمل بهما منذ حوالي ٢٣ عاماً؟ بصراحة وبشفافية مطلقة لقد ضاق الفلاحون ذرعاً بهذه الإخفاقات غير المبررة للعاملين في قطاع الزراعة، فقد ألحقت بالفلاحين أضراراً فادحة، فلم يستطعوا إصلاح فتحة سد زيزون الذي مضى على انهيارها قرابة ست سنوات، ولا أن ينجزوا سدي أقاميا المعطلين.. فإلى متى؟

أما فيما يتعلق بفرش أكثاف المصارف ببقايا المقالع تسهيلاً لنقل الأسمدة إلى الأراضي شتاء حيث يتعذر نقلها لأن هذه الطرق طينية وغير مفروشة، فحيداً لو تم صرف جزء من الأموال العائدة إلى وزارة الزراعة لفرش وتسوية الطرق التي تخدم الفلاحين الذين يضطرون أحياناً لنقل كيس السماد مئات الأمتار على ظهورهم، لأنه يتعذر وصول آلية إلى أراضيهم، بالإضافة إلى هذه المشكلة هناك مشكلة أخرى وهي حرم المصارف، وتقرح هنا أن تحدد المؤسسة حرم هذه المصارف وتسويتها كل عام قبل الزراعة ويعد الزراعة بفترة قصيرة، كي لا يستأثر بملكيتها أحد، فيقطع الطريق على الفلاحين الآخرين. هناك فوضى ونقص في توزيع الأسمدة، فلماذا لا تعطى الجمعية حصتها كاملة من كل أنواع الأسمدة؟ فغالبا يتم توزيع اليوريا على عدد قليل من الجمعيات لتحرم منها الجمعيات الأخرى، هذا التوزيع الفوضوي قد يكون ناتجاً عن عقد صفقات مع التجار، ودليل ذلك سعره الآن في مستودعات التجار. أما السياسة السعرية للمحاصيل الاستراتيجية كالقطن مثلاً، فيتلاعب بها المسؤولون عن تسويق الأقطان، ففي عام ٢٠٠٨ تم وضع تسعيرة للقطن ٤١ ل.س لكل كغ قطن، ولكن الفلاحين فوجئوا عندما جاءت فواتير الأقطان أن سعر الكغ لم يتجاوز ٣٦ ل.س..

رئيس جمعية العزيزية عدنان نيجاوي قال:

ليس من المنطق أن تجتازنا مياه السقاية لتصل إلى أكثر من ثلاثين كم عن سد أقاميا a، ونحن لا نبعد عنه أكثر من ١٠ كم، إننا على هذه الحالة منذ أكثر من ثماني سنوات، لذلك نطالب أن تصل المياه إلى أراضينا، ولو بالتناوب بين الخط الشرقي وخط الوسط، فقتاة ٢ كم تبليها مياه الري منذ سنين، والناس أهلكتها الفقر.. أريد إجابة من القائمين على هذا الأمر أعضاء لجنة السقاية.. وأضاف: أرجو أن أتلقى إجابة، لا أن يكون كلامنا مجرد كليشة سنوية كما حصل في المؤتمرات السابقة. نطالب بزيادة دعم القطاع الزراعي، وخاصة مع ازدياد أسعار مستلزمات الإنتاج من محروقات وأسمدة..

### إلى متى؟

لقد آن الأوان لتحقيق هذه المطالب المتكررة التي ما انفك الفلاحون يصرون عليها، حتى أن المسؤولين حفظوها عن ظهر قلب، بيد أنهم لم يفكروا يوماً أنه من الضروري تحقيقها وتبليتها، لأن من يتلقى العصي ليس كمن يعدها.. لكن هذه المرة الظروف تختلف تماماً، فقد بلغ حجم معاناة الفلاحين مقداراً كبيراً، وأصبح تجاهل مطالبهم خطأ فادحاً. قد يؤدي لنتائج كارثية على مستوى الاقتصاد الوطني، والأمن الغذائي، وحتى على السلم الاجتماعي..

■ **يامن طوبير**

## عقد بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٩ المؤتمر السنوي لفلاحي الغاب في مدينة السقيلية بحضور أكثر من أربع مائة شخص.. وقد ركزت مداخلات الفلاحين على السياسة الاقتصادية الزراعية وآثارها الكارثية على حياة الفلاحين، كما تناولت مواضيع مياه الري وسوء توزيعها، ووضع السدود المعطلة، وأثار رفع الدعم على المنتجات الزراعية وتداعياتها الاجتماعية..

وقد شاب المؤتمر شيء من التوتر عندما حاول البعض أن يحصر حق تقديم المداخلات برؤساء الجمعيات، كما حدث استياء عام عندما انسحب بعض المسؤولين من المؤتمر منهم مدير عام تطوير الغاب، ورئيس مكتب الفلاحين لارتباطهم «بما هو أهم»!!

### مداخلات ساخنة

وفي العموم، تعددت المداخلات وتوتعت، وتشابه بعضها لتشابه المهوم..  
الفلاح عمار زيون: أكد أن هناك الكثير من الجمعيات الفلاحية لا تقعد مؤتمراتها السنوية، وإن حصل وتم عقد المؤتمر فإنه يكون أشبه بمسرحية، أو يتم مجرد رفع العتب، حيث يحضر رئيس الجمعية وبعض أعضاء الإدارة، ويسجلون محضر اجتماع وهمياً، دون أن يعلم به الفلاحون، فيجددون لأنفسهم لدورة تالية..

الفلاح محمد عطية علوش أكد أن الزراعة ليست بخير كونها فقدت وسائل دعم كثيرة كانت تقدمها الدولة للفلاحين، حيث تم رفع أسعار المحروقات والأسمدة.. ونوه علوش إلى عدم التوازن في توفير مياه السقاية، حيث تقدم شتاء بشكل فائض، فتؤدي إلى إغراق أراضي الفلاحين وبعض قراهم كما حصل هذا العام وفي الأعوام السابقة، أما في فصل الصيف حيث الحاجة الماسة للمياه، فتتعدم تقريباً لتموت المزروعات عطشاً بالرغم من كل المحاولات التي يبذلها الفلاحون لإنقاذ محاصيلهم بطرق بدائية.. فالمصارف التي تم فرضها لتصريف الملوحة يستخدمها الفلاحون للسقاية وذلك بضخها على نفقتهم لمسافات تصل إلى آلاف الأمتار.

وهنا نطرح السؤال المتكرر الذي يتبادر إلى ذهن كل فلاح: أما آن لنا أن نضع حلولاً جذرية لمثل هذه الحالات التي أصبحت عصبية على المهتمين بالشأن الزراعي، والذين لم يعد لديهم أي تبرير لإقتناع الفلاحين بعدم وفرة المياه أثناء تطبيق الخطة الزراعية التي تفرض على الفلاحين بالقوة بذريعة أن الهطول المطري لهذا العام أو ذلك العام لم يصل إلى المستوى المطلوب، ويتم الترخيص حسب كميات المياه المتوافرة في سد أقاميا (أ)، فترخص الأراضي المحاذية لأقنية الري الرئيسية على بعد (٨٠٠) متر عن هذه الأقنية، ويحرم بقية الفلاحين من الزراعات الصيفية، ويتبقى أراضيهم بوراً..

إلى متى سيبقى سدا أقاميا B، و C اللذان من المفترض أن يخزننا حوالي ٧٠ مليون متر مكعب من الماء متعطلين، علماً

## في مجلس رابطة الثورة الفلاحية بالرقعة

# عندما يكون الفلاح بخير.. يكون الوطن بخير



وضع الفلاح في سورية ليس بخير ويسير من سيء إلى أسوأ! إذا فالوطن ليس بخير أيضاً! فمن الذي أوصل الفلاح إلى هذه الحال؟ إنهم القائمون على أمور الفلاحين في الحكومة سيئة الصيت والسمة، ليس لدى الفلاحين فقط، بل ولدى العمال وكل الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم على مساحة سورية، الحكومة المتخبطة بقراراتها وممارساتها، والفساد الذي يعيش فيها، والنهب الذي يقوم به أزماتها وحلفاؤها من التجار الذين أصبح لهم الدور الأساس في صناعة القرار الاقتصادي، ويريدون الهيمنة على القرار السياسي، وأخذ الوطن من الداخل وإعطائه لقمة سائغة للعدو.

انعقد مجلس رابطة الثورة الفلاحية في محافظة الرقة بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٩ تحت شعار «عندما يكون الفلاح بخير، يكون الوطن بخير»، هذا الشعار الذي يناقض الواقع المأساوي الذي جسده وتجمعت عليه مداخلات الجمعيات الفلاحية في الرقة، بشرح هموم ومعاناة الفلاحين وإعاقات الزراعة، ووضعيتها أمام المسؤولين في كل المستويات في المحافظة، بدءاً من المحافظ إلى وزير الزراعة، إلى كل من له فيها شأن، وتقلها لتكون على مستوى الوطن.

الكثير من هذه الشكاوى التي تشرح هموم ومعاناة الفلاحين يطرح منذ سنوات، ولكنه لا يجد أذاناً صاغية، وما من أحد يهيمه الشأن العام مهما علا الصراخ. ومن هذه الشكاوى:

- ارتفاع أسعار المحروقات الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الفلاحات أي الحراثة.

- نقص كميات الأسمدة الكيماوية اللازمة للمحاصيل الزراعية، وارتفاع أسعارها في السوق السوداء التي تمول من الفاسدين، إذ كيف وصلت إلى السوق المادة المحصورة بالمصارف الزراعية والجمعيات الفلاحية التي تستلمها؟! وقد وصل كيس الأرز ٤٦٪ إلى ١٢٠٠ ليرة سورية، وأصبح نادراً ومفقوداً لدى الفلاحين، ومتوفرراً لدى المتنفذين.

أما بالنسبة لبذار القطن فقد تدهور الصنف المورع ولم يعد ملائماً للظروف الجوية، ودخل البذار التركي والأمريكي من بوابة واسعة، ويقترح إعادة تأهيل وتشغيل مؤسسة الإكتار للاستفادة منها في هذا المجال.

- أما بذار الشوندر (العروة الصيفية) فكانت رديئة أولاً، وتم التأخير في التوزيع والزراعة تانياً، ولم يصل إنتاج الدونم إلى أكثر من ١٢٠٠ كغ، مما سبب خسائر كبيرة للفلاحين، وخسائر كبيرة لمعامل السكر وعمالها، وهذا يتطلب تعويض الفلاحين عن خسائرهم، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك بشدة، لأنه حمل الوطن والمواطنين أعباء كبيرة إضافة إلى المعاناة السابقة، وهذا ليس مجرد خطأ بسيط يمكن تجاوزه، بل عمل تخريبي مقصود.

- الليرة الصفراء ورغم كل ما لحق بالفلاحين وبها من ضرر أثناء عمليات التسويق، التي مضى عليها أكثر من أربعة أشهر، إلا أن مستحقات الفلاحين لم تصرف إلى الآن، فكيف سيعيش الفلاح؟ وكيف سيؤمن مستلزمات الموسم القادم من القطن!!؟

- أسعار القمح لا تتناسب والتكاليف التي تبذل على المحصول.

- لا تزال بعض جمعيات المشروع الرائد لم تكتمل فيها شبكة الري، وخاصة الأقنية المعلقة، كالحقل رقم ٨ على القناة ٨، والحقلين ١ و٢ على القناة ٧، وتستمر مديرية الري والتشغيل بتقديم الوعود دون تنفيذ..

- ردم الطرق الزراعية بين الحقول ببقايا المقالع وتعبيد الطريق الزراعي الرئيسي بمحاذاة القناة H٩ من الشمال، حتى يصل إلى الطريق العام عند مفرق حطين.

- السماح للفلاحين ببناء بيت ريفي بالمزارع، يقيمون فيه أثناء العمل لتخديم المحاصيل هم وأسرههم لأن ٦٠٪ منهم يبعد سكنهم عن الحقول مسافة أكثر من ٥ كم، وهذا يرهقهم مادياً وجسدياً ويؤثر على كمية الإنتاج ونوعيته، وخاصة أن هذا البناء الريفي لا يخالف ضابطة البناء التي تسمح به لمن يملك أكثر من ٤ دونمات.

- كثير من الأقنية والمرابي والبوابات بحاجة إلى الصيانة والإصلاح وعلى نفقة مديرية الري والتشغيل التي لا تقوم بذلك رغم مطالبة الفلاحين، ويدعي أنها على نفقة الفلاح، ناهيك عن عدم تأمين مياه الري اللازمة أثناء فترة تداول المحاصيل في حزيران وتموز، ما ينعكس على الإنتاج والفلاح والوطن والشعب، لذا يجب وضع حد لهذا الإهمال.

- كثير من الفلاحين لا يعرفون التعليمات وطرق التعامل مع العروة الصيفية الجديدة للشوندر، وهذه مسؤولية التوجيه والإرشاد في مديرية الزراعة.

- لماذا لا يسمح للفلاحين المنتفعين بالحقول على قروض من المصرف الزراعي تساعدهم على تأمين مستلزمات الإنتاج لمحاصيلهم، فكثيرهم من الفلاحين؟! ليسوا أولى من المستثمرين الوهميين الذين تقدم لهم القروض بمبالغ كبيرة وتسهيلات جمّة؟! كما قدمت قيادة الرابطة العديد من المطالب والتوصيات والمقترحات التي هم الفلاحين.

■ **الرقعة - محمد الفياض**

## تخفيض سعر لتر المازوت إلى ٢٠ ل.س

## اللعب في الوقت الضائع وتمير القرارات خلسة

◀ يوسف البني

اعتادت الحكومة على تمرير القرارات في الوقت الضائع أو اللحظة الميته، حيث لا يكون للقرار أية انعكاسات سلبية ملموسة على أرض الواقع في لحظة صدوره، ولا يشعر المواطن بخطر نتائجها على مر الأيام أو حتى الشهور القليلة يُعيد صدوره، ولكن إذا ما «راحت السكرتيرة وجاءت الفكرة» فإن المواطن يستيقظ على معاناة جديدة وعبء كبير يضاف إلى معاناته السابقة وأعبائه التي لم تعد تطاق، على صعيد معيشته اليومية وتكاليفها الباهظة. وإذا أحست الحكومة بأنه سيكون للقرار انعكاساً مباشراً، وتدمر وسخط أو حتى مجرد رفض داخلي صامت من المواطنين، فإنها ترافقه بقرار

أشد إيلاماً للمواطن وأخطر وطأة على معيشته اليومية وحياته وكرامته، فيغضب ويبدأ بالتذمر وينسى القرار الأول، ثم تعود لتسحب قرارها الثاني تحت أية حجة أو ذريعة، فيتنفس المواطن الصعداء ويقول «الحمد لله إذ وقفت الأمور عند هذا الحد، وماشي الحال اللي إجت على هيك ويس»، ولكن بالمقابل تكون «أكلنا كم».

هذا هو الشكل الذي آتت عليه الأمور حول سعر لتر المازوت على (طباقي الحول)، فمنذ عام تماماً وفي هدية الحكومة للشعب، والطبقة العاملة خصوصاً في يوم عيدها عام ٢٠٠٨، تم رفع الدعم مادة المازوت، وارتفع سعر اللتر من ٧ ل.س إلى ٢٥ ل.س، أي بنسبة تجاوزت ٣٥٠٪، وهذا سبب زيادة في جميع أسعار المواد الاستهلاكية والنقل في حينه، ثم بدأ العمل بتوزيع

القسائم بموجب البطاقات العائلية، لاسترجار وقود التدفئة بسعر مدعوم نسبياً، ٩ ل.س للتر الواحد، وبمعدل ١٠٠٠ لتر للأسرة. وقد ترافق هذا القرار حينها مع قرار التقنين في الخبز ومخصصات الطحين للأفران، وانتشرت حالة رعب حقيقي بين المواطنين من أزمة جوع عامة، واستمرت الحالة مدة أسبوع نسي المواطنون خلالها رفع سعر المازوت وانعكاساته، ثم توفر الخبز فجأة في الأفران، وعادت مخصصات الطحين كما كانت، فقال المواطنون «الحمد لله اللي إجت على هيك ويس».

خلال هذا الحول أطلقت الحكومة عدداً من التصريحات أو حتى الشائعات، أنها ستعيد سعر لتر المازوت إلى ١٥ ل.س، وسيتم تغطية فرق الدعم بموجب

البطاقات العائلية بمعدل ١٠٠٠٠ ل.س للأسرة سنوياً، وأنه سوف يتم تطبيق هذا الأمر بدءاً من ٢٠٠٩/٤/١، مع انتهاء مدة صلاحية بطاقات المازوت، ولكن الذي حصل أن الحكومة قد استغلت فترة بداية فصل الربيع، وانتشار الدفء واعتدال حرارة الجو، وقلة حاجة المواطنين لاسترجار وقود التدفئة، وأصدرت قراراً لا تظهر نتائجها وتفاعلاته مباشرة، بتمديد مدة صلاحية بطاقات المازوت المدعوم، وتخفيض سعر لتر المازوت الحر بنسبة ٢٠٪ فقط، أي من ٢٥ ل.س إلى ٢٠ ل.س، مع التعتيم الكامل على الإجراءات أو الخطوات اللاحقة، إن كانت هناك نية لإجراءات وخطوات لاحقة، وأصيب المواطنون هذه المرة ليس بالذعر، وليس بإحساس كبير بأزمة قادمة، بل فقط بإحباط وخيبة أمل.

## وقع القرار على الشارع والموقف منه

إن أي قرار يجب أن ترافقه آلية تدخل الدولة، فبدونها لا يمكن أن ينعكس إيجاباً في الاتجاه الذي وجد من أجله.

أجمعت آراء كثيرة من المواطنين على حالة الإحباط التي لم تعد جديدة في حياتهم، وخبثات الأمل المتكررة التي تصيبنا بعد الوعود الكثيرة من الحكومة، بتحسين الوضع المعيشي للمواطن. استشرفت «قاسيون» آراء ومواقف بعض المواطنين حول تخفيض سعر لتر المازوت بنسبة ٢٠٪ فقط، أي من ٢٥ ل.س إلى ٢٠ ل.س، وكانت لنا اللقاءات التالية:

المواطن حسان ح.ع. قال: «تكررت هذه اللعبة أكثر من مرة وبأشكال متعددة، تجاه الكثير من النواحي التي تمس الحياة المعيشية اليومية لنا كمواطنين من ذوي الدخل المحدود. وليست المرة الأولى التي تعطينا الحكومة فيها «إبرة تخدير»، بإطلاق شائعات مختلفة حول نيتها الجادة باتخاذ خطوات وإجراءات لتحسين الوضع المعيشي، أو على الأقل التخفيف من الأعباء الكثيرة التي ينوء بها كاهلنا، ولكننا دائماً لم نحصد سوى الخيبة، وحياتنا من سيء إلى أسوأ، بفضل هذه السياسات التي لا يهتمها مصلحة الوطن والمواطن».

المواطن سامر.ح. قال: «ضحكوا علينا، قالوا إنهم سيخفضون سعر لتر المازوت إلى ١٥ ل.س، وسوف يغطون فرق الدعم ضمن خطة إعادة توزيع الدعم لمستحقيه، بمعدل ١٠٠٠٠ ل.س لكل أسرة، ولكنهم خفضوا سعر لتر المازوت من ٢٥ إلى ٢٠ ليرة سورية، أي «التكتة» بـ ٤٠ ل.س. وهذا يعني أنها زادت عن سعرها في مثل هذا الوقت من العام الماضي بحوالي ٣٠٪، بحجة ضمان عدم تهريب المازوت إلى الدول المجاورة، ولكن لي أقارب في لبنان قالوا لي إن سعر المحروقات عندهم أرخص من عندنا بنسبة ٥٠٪ وحكومتهم تقوم بإجراءات لمنع تهريب المحروقات من عندهم لعندنا، فما هذه المفارقة العجيبة؟»

لا تنسرع.. ولنتنظر التالي  
- مواطن آخر قال: «قد نكون ظلمناهم، فدعونا لا نتسرع بإطلاق الأحكام والمواقف، وقد يكون هذا القرار مؤقتاً، ريثما يتم استنفاد بطاقات المازوت المدعوم، فأننا مازلت متفائلة أن هناك إجراء قادماً في نهاية هذا الشهر، أو على الأقل في الموسم القادم، ونتمنى أن تقي الحكومة بوعودها، وتخفف عنا عبئاً إضافياً، فدخُلنا لا يكاد يكفينا «خبز حاف» طيلة الشهر، فكيف إذا أتى موسم الشتاء القادم، وبقي سعر المازوت على سعره الجديد، ولم يكن هناك قسائم للمازوت المدعوم؟! فحتى ولو خفضته الحكومة بنسبة ٢٥٪، من ٢٥ إلى ٢٠ ل.س، فهذا لا يعني تخفيف عبء، إذ يجب ألا ننسى أنه ارتفع من ٧ ل.س، وهو سعره الذي كان عليه في مثل هذه الأيام من العام الماضي، إلى ٢٠ ل.س الآن، أي بمعدل ٣٠٠٪ تقريباً، وهذا شيء لا يحتمل».

أصحاب وسائل النقل العامة (السرافيس) التي تملأ الشوارع دمشق وتؤمن النقل للمواطنين في ظل ضعف وتراجع القطاع العام الحكومي، كانت خسارتهم أكبر والعبء عليهم مضاعفاً، فبالإضافة لكونهم مستهلكين لوقود التدفئة، فقد تراجع إنتاج سياراتهم بسبب ارتفاع تكلفة الوقود حتى لا يكاد يكفي لإعادة تعبئة الخزان وأجرة السائق فقط، وفي هذا يقول المواطن غسان ج:



## د. سنان علي ديب؛ خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها قاصرة

قرار رفع الدعم كان ضربة مفاجئة، دون دراسة مسبقة، سببت انعكاسات سلبية كبيرة

تخفيض سعر لتر المازوت إلى ٢٠ ل.س لم تكن له الآثار المرجوة، وبالتالي كان قاصراً وغير كاف

التخفيض مع انتهاء فترة استخدام القسائم، وانتهاء فترة حاجة المواطن إلى وقود التدفئة. تسويق القرار وأسلوب الإعلان عنه وحول أسلوب الإعلان عن القرار أوضح الدكتور سنان: «تم الإعلان من رئيس مجلس الوزراء وفي مجلس الشعب، وهذا إنما يدل على شيء هام، لقد كانت أغلب القرارات ترافق بضجة إعلامية أثارها الفريق الاقتصادي حصراً، لكن هذا القرار جاء من رئيس الحكومة، ما يدل على أن هناك تدخلًا من القيادة السياسية لرفض هذا القرار، وهذا توجه جيد وتصرف حكيم نتيجة تجارب القيادة السياسية مع آراء الباحثين والأكاديميين ومتطلبات الشارع».

إن الهدف من أي قرار هو تحسين المستوى المعيشي ومعالجة الآثار السلبية الناتجة عن قرار رفع الدعم، وتجاوز الأزمة الاقتصادية، ولكن حسب ما رأينا فإن تخفيض سعر لتر المازوت إلى ٢٠ ل.س لم تكن له الآثار المرجوة، وبالتالي كان قاصراً، ويجب أن يلاحق بقرارات أخرى تؤدي إلى تخفيض السعر حتى سعر وسطي ١٥ ل.س، كاقترح».

كذلك فسوف ينحرف عن الاتجاه الذي وضع من أجله، فطالما أن القرار لتخفيض سعر المازوت، فنحن مع الحكومة في التخفيض، لأن قرار رفع الدعم كان ضربة مفاجئة بدون دراسة مسبقة، سببت انعكاسات سلبية كبيرة، وقرار التخفيض هذا يجب أن يكون هناك دراسة لانعكاساته التي ستكون قليلة، لأن الرفع كان من ٧ إلى ٢٥ ل.س إي ٣٥٠٪، بينما التخفيض ٢٠٪ فقط».

ترافق قرار التخفيض بقرارات جائرة حول الآليات المرافقة للقرار تابع الدكتور سنان قائلاً: «حتى نكون منصفين يجب تقسيم الموضوع:

. بالنسبة للزراعة سوف يصيبها انخفاض الإنتاج إضافة للتراجعات السابقة، لأنه مع أن قرار خفض سعر المازوت سيخفض سعر التكلفة والنقل، ولكنه اقترن بقرار رفع الدعم عن السماد، الذي ستزيد أسعاره بمعدلات تزيد عن ١٠٠٪ وحتى ٢٠٠٪ ما أدى إلى انعكاسات سلبية».

بالنسبة للصناعة سوف تكون الفائدة حسب التقديرات من ٠.٥٪ إلى ٧٪ فقط».

. بالنسبة إلى النقل، وهنا المشكلة، فالنقل الداخلي يشكل فائدة للمواطن بالفروش أو الليرة، وهذا شيء يحابي صاحب وسيلة النقل على حساب المواطن، فما هي الآلية ليأخذ المواطن حقه إذا كان الاستخدام بالفروش أو الليرة غير موجود؟

لذلك، التأثير سيكون قليلاً ويستلزم فترة طويلة، علماً أنه في قرارات سابقة نلاحظ أن أية شائعة قبل أي قرار، كانت ترافق بغلاء أسعار كبير، لكن عندما يتعلق الموضوع بخفض الأسعار فإن تكتل التجار يحاول عرقلة تخفيض الأسعار، وهذا ما رأينا في الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث أن الأسعار انخفضت في جميع الدول باستثناء أسواقنا المحلية، لذلك دون وجود آلية تدخل الدولة، ودون وجود آلية بيانات التكلفة، فلا يمكن أن ينعكس هذا القرار إيجاباً في الاتجاه الذي وجد من أجله».

ومن أجل تقييم القرار يجب أن نذكر توقيت هذا القرار، حيث جاء متأخراً نتيجة الانعكاسات السلبية الكبيرة التي خلفها قرار رفع الدعم، ونلاحظ هنا أن الحكومة حاولت توقيت قرار

. حول قرار تخفيض سعر المازوت كان لدقاسيون» لقاء هاتفي مع د. سنان علي ديب، وسألته حول انعكاسات هذا القرار على الوضع المعيشي للمواطن، وعن مدى صوابيته وأهميته، وما هي الفائدة المرجوة منه، فقال:

«يمكن اعتبار هذا القرار خطوة صحيحة، نحو تخفيف الانعكاسات السلبية لقرار رفع الدعم من جهة، ومنع تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد السوري من جهة أخرى، ولكن هذه الخطوة غير كافية، ويجب أن تلحق بخطوات متعددة تكون عبارة عن حزمة من القرارات المتكاملة والهادفة، في جميع المجالات وخاصة

السياسات المالية والنقدية، والسياسات الحمائية وتدخل الدولة، والتوجه نحو دعم القطاعات المتضررة، ويجب أن تكون السياسة خالية من أية نظرة سلبية مسبقة تجاه أي نوع من السياسات، وبالتالي أية سياسة تخدم سورية فهي مطلوبة، مهما كان التوجه، وأية سياسة تضر سورية فهي مرفوضة، كائنًا من كان الذي ينتهجها، وحتى

نكون عقلانيين وموضوعيين وموثوقين، يجب أن يحاكم الموضوع بعقلانية، عن طريق عدة محاور، وأنها معرفة الهدف من القرار، فعن طريق معرفة الهدف نستطيع أن نخطو الخطوة التالية، وهنا تواجهنا عدة طروحات: فهل الهدف من القرار هو وضع سعر المازوت بالسعر العالمي؟ وبالتالي أن يصبح سلعة متداولة حسب العرض والطلب؟ إذا كان كذلك فهذا هدف خطير جداً وخاطئ، حيث

أن طبيعة السوق السورية وطبيعة المواطن السوري لا تناسب هذه الطريقة، والأسلوب الأصح أن يبقى تحديد السعر من قبل الحكومة. أما إذا كان الهدف من القرار محاولة التخلص من أسلوب القسائم الذي أعلن فشله، واستبداله بأسلوب آخر يقلص عدد المستفيدين بشكل كبير، والبالغ عددهم ٤.٥ مليون مواطن، فهذا أيضاً يدل على عدم صوابية القرار، وإذا كان القرار عبارة عن إسكات للمطالب الكثيرة والكبيرة فهذا أيضاً خاطئ، وأخيراً إذا كان هدف هذا القرار بداية إيجاد حلول للتخفيف

والركود الناجم عن قرار رفع الدعم، فهذا قرار صحيح، على أن يلي ذلك قرارات متتابعة».

بعد الهدف يجب أن يكون القرار مترافقاً بأليات للتطبيق بالشكل السليم والصحيح، لأنه إن لم يكن

## المطلوب متابعة جدية

هكذا، تطابق التحليل المنطقي للقرار مع انعكاساته على واقع الحياة المعيشية اليومية للمواطن، وتبين أنه حتى لو كان خطوة بالاتجاه الصحيح، لكنه قاصر وغير كاف، وتم تفرغ من الهدف المرجو منه بقرارات مرافقة له أكلت أضعاف ما كان يمكن أن يحصل عليه المواطن من مكاسب قليلة. المطلوب دراسة جدية لانعكاسات القرار، وإتباعه بحزمة من القرارات الهادفة لتخفيف الأعباء المعيشية التي تثقل كاهل المواطن السوري، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

# كيف يُصنع القرار الاقتصادي في سورية؟

إبراهيم اللوزة؛

يجب أن تخضع الحكومة للمساءلة عن كل مخالفاتها للدستور وتوجهات القيادة



الفريق الاقتصادي فيها، فهو يقدم مذكرات ومعلومات خاطئة للقيادة تعبد عنه مؤقتاً خطر المحاسبة، وفي الوقت نفسه يقيد المنظمات الشعبية، وخاصة اتحاد نقابات العمال، ويكتم صوتها ويحد من دورها بأساليب مختلفة لكي لا تقوم بفضح ما يجري..

ولكن هذا لن يستمر إلى الأبد، وقريباً سيُسألون أين التتمية؟ أين محاربة البطالة؟ أين رفع المستوى المعيشي؟ أين عود الرخاء؟

● هل هناك جهات ضاغطة على القرار الاقتصادي الوطني المستقل؟

بالتأكيد، هناك صندوق النقد، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوربي... وما يثير الاستغراب أننا بدأنا نرضخ للضغوط ونقبل بالتوصيات بعد أن تدمرت جميع الاقتصادات الرأسمالية نتيجة الأزمة العالمية، فشرعنا بالخصخصة وحررنا التجارة والأسواق وأوجدنا البورصة والمضاربات في وقت بدأ العالم فيه بالتراجع عن هذه السياسات..

المسؤولون يقولون في تصريحاتهم إنهم مع القطاع العام، لكنهم في الواقع يعملون ضده. أوقفوا عمداً ثلاثة أرباع شركاتنا والباقي على الطريق ذاته.. وهم بهذا سيفلسون الوطن، ما سيؤدي لتجريح الناس وإفقارهم، وتشريد العمال، وهم في هذا الإطار يسعون لتعديل الدستور وخاصة المواد التي تحمي المواطن والقطاع العام والنهج الاشتراكي.

● النقابي المعروف الأستاذ إبراهيم اللوزة كيف تتم عملية صناعة القرار الاقتصادي في سورية؟

لاشك أن القيادة السياسية هي التي تتخذ جميع القرارات بما فيها القرارات الاقتصادية، آخذة بعين الاعتبار المتغيرات والمستجدات في سورية والعالم، وتأتي الحكومة لتترجم وتنفذ هذه القرارات بما يتناسب ومصالح عامة الشعب، فإذا شاب التنفيذ بعض الأخطاء تتدخل القيادة مجدداً، وتساؤل الحكومة وتحاسبها، ولطالما جرى هذا الأمر في الماضي..

بعد المؤتمر القطري الأخير الذي اتخذ قرار التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، أعطي الضوء الأخضر للحكومة لترجمة هذا القرار لمصلحة الشعب، لكن أثناء التطبيق، راحت الحكومة تنفذ عكس ما أوصى به القرار تماماً، وأمعنت في سياسات ألحقت أضراراً كبيرة بالمواطن السوري والاقتصاد الوطني.. وأصبح قلة من الأغنياء يثرون كل يوم على حساب الوطن والشعب.

الحكومة تعمدت عدم وضع خطة لتنفيذ القرار بشكل سليم، وهكذا ضربت القطاع العام، فقبل اتخاذ إجراءاتها الليبرالية المدمرة، كان في سورية ٧٠٪ معاملاً متعثراً، وبعد إجراءاتهم أصبح ٧٠٪ معاملاً خاسراً، ولم يقوموا بإصلاح هذه المعامل، بل تركوها عرضة للتخريب والتوقف، ورغم تشكيل ٦٪ لجان لدراسة واقع الصناعات في سورية شارك فيها القطاع العام والخاص واتخاذ النقابات العمل واقتصاديون ووطنيون وأساتذة جامعة ورفضت هذه اللجان وتقاريرها، إلا أن الحكومة لم تأخذ بأية توصية، وهذا يعني وجود مؤامرة على الاقتصاد الوطني والصناعة الوطنية، وعلى الطبقة العاملة وعلى حياة الشعب ككل...

مع العلم أن المعامل السبعة لم تكن متعثرة، بل أسست أصلاً لتدعم الفلاحين والزراعة. الذين تأثروا ليس فقط الصناعيين بل الفلاحين والحرفيين خصوصاً بعد تحرير الأسواق.. في كل دول العالم هناك حماية للصناعة الوطنية، سياسة الحكومة موجودة سياسة ضد الوطن، وأنا أفتح أن تحاكم هذه الحكومة بجميع أعضائها، لأنها خالفت الدستور.

● طالما أن هذه الحكومة تخالف توجهات القيادة لماذا لا تتم محاسبتها؟ وما هو دور الجهات الرقابية في فضح هذه المخالفات؟

باعتقادي أن الحكومة تقوم بعملية تضليل، وخاصة

زهير غنوم؛

حتى الآن.. لا يوجد عندنا قرار اقتصادي

● والتقينا النائب السابق الأستاذ زهير غنوم وسألناه عن رؤيته للقرار الاقتصادي بسورية، فقال:

سأحدث بكثير من الصراحة والصدق والشفافية.. لن أكون مبالغاً إذا قلت إنه ليس هناك من قرار اقتصادي، لأن القرار له مقوماته، ويجب أن يكون قراراً حقيقياً يتناسب مع الظروف الموضوعية وظروف المواطن على حد سواء، لذلك من خلال تجربتي وتعايشي مع المجتمع والدولة، وكوني كنت عضواً في مجلس الشعب سابقاً، فأني أؤكد أنه حتى الآن لم أر قراراً اقتصادياً حقيقياً.

● إذاً كيف يسير الاقتصادي السوري؟

الاقتصاد السوري تأثر بانهيار الاتحاد السوفييتي أكثر مما أثرت عليه الأزمة الحالية للرأسمالية، إذ كنا نمشي في خط محدد، معتمدين الكثير من التوجهات الاشتراكية، لكن الانهيار أثر علينا، فقررنا أن نسير في طريق آخر، ولكننا حتى الآن لم نوجد ما يلزم لاتخاذ القرار المناسب، لأنه ليس لدينا خبراء اقتصاديون حقيقيون، هناك دكاترة اقتصاد ودكاترة سياسة ومتعلمون، لكن ليس هناك خبرات اقتصادية للأسف، تستطيع أن تترجم وتنظم المرحلة الانتقالية التي مازلتنا نحاول اجتيازها، لذلك نحن لم نصل إلى القرار الحقيقي العلمي الواقعي.. أنا سمعت من الرئيس بشار الأسد دعوته الواضحة والجادة للتطوير والتحديث، ولكن هناك من يضع المعوقات في وجه التطوير ليبقي مجرد أمنيات، ما العيب أن تأتي بالخبرات؟ نحن نصرّف القليل والكثير، فلم لا نستعين بالخبرات..

أنا لم أر حتى الآن قراراً اقتصادياً سليماً وصحيحاً، القرار الاقتصادي له مقومات أولها نسب الروتين والبيروقراطية، وأن تكون صادقين مع أنفسنا، أن نرى ما نريد، أن نرى رؤية حقيقية لظروف مواطننا لربطه مع الدولة فهذا الارتباط حتى الآن غير موجود. يجب أن نعالج هذا الموضوع على أساس موضوعي علمي، لنتمكن من مناقشة المواضيع الحساسة كالزراعة والصناعة والسياحة بشكل واضح.. نحن بحاجة

◀ إعداد وحوار: جهاد أسعد محمد

mijhad@kassioun.org

..ويستمر السؤال عن كيفية صناعة القرار الاقتصادي السوري، وتأتي معظم الأجوبة لتؤكد حقيقة واحدة وهي أن البلاد تمر الآن بأسوأ ظرف اقتصادي - اجتماعي عرفته منذ زمن طويل..

بلسم ناصر؛

يجب إحداث هيئة تعمل على دراسة وتقييم القرارات الاقتصادية..



م بلسم ناصر عضو مجلس الاتحاد العام وأمين سر نقابة التنمية الزراعية، أجابت عن سؤال: «كيف يمكن الوصول لقرار اقتصادي سليم، فقالت:

على كل وزارة أن تقوم بوضع خطتها على ضوء الاعتمادات المخصصة لها، ولكن الأهم برأيي أن يتم وضع الخطط واتخاذ القرارات حسب الأولويات والأهمية، منطلقين من معطيات واقعية وحقيقية، للوصول إلى الأهداف المرجوة لا الآنية، بما يتناسب مع توجهات بلدنا ومبادئها وثوابتها، وهنا أشدد على الآنية، وأنا أدرك أن هناك قرارات يمكن أن تتخذ صفة الإسعافية اقتضتها أمور ظرفية طارئة، ولكن لا أعرف كيف يبرر المسؤول لنفسه قرارات لها صفة الآنية بشكل دائم؟

إذا استعرضنا تاريخ الاقتصاد السوري، وقمنا بوضع مقارنات تدلنا أين كان الوضع الاقتصادي في سورية، وأين أصبح، فإننا نستدل مباشرة إن كنا نسير في الطريق الصحيح الذي يحقق أهدافنا الاقتصادية أم لا؟

وهنا أجد من الضرورة طرح السؤال التالي: كيف يمكن أن يكون قرارنا الاقتصادي صحيحاً ونحن نسمع حتى الآن تصريحات من مسؤولين تنفي أن يكون هناك انعكاس للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوري بحجة أننا لم نفتح سوق الأوراق المالية إلا مؤخراً؟ فإذا كنا لا ندرك عمق المشكلة والأزمة، فكيف سنتحضر لمعالجتها ولوضع الإجراءات والآليات التي تخفف من وقعها على مجتمعنا؟ وكدليل على ذلك أشير هنا إلى بعض الأمثلة؟

أ- هل تمت دراسة تداعيات رفع الدعم عن المحروقات على القطاع الزراعي والصناعي بشكل واقعي وعلى القدرة الشرائية للمواطن السوري؟

ب - هل جرى تقدير حقيقي وصحيح لتداعيات الأزمة المالية العالمية والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية، وهناك من يعتقد أن الأسوأ من آثارها سيدوم كحد أدنى إلى ما بعد عام (٢٠١١)، فكيف ستتم المعالجة خاصة وأنه من المتوقع أن تتحسر المساعدات العربية والاستثمارات الخارجية بسببها عن بلدنا؟ فماذا جرى من تحضيرات لاستيعاب القوى العاملة السورية التي يحتمل أن تعود إلى الوطن خلال الفترة القادمة؟

ج - هل تم النظر بمسؤولية إلى الآثار السلبية التي ظهرت نتيجة تأخر صدور قانون إصلاح القطاع العام الصناعي، والتأخر في الإصلاح الإداري الذي تحتاجه شركاتنا؟

د- هل تم اتخاذ تدابير فعالة لمواجهة التهريب والنهرب الضريبي (وكلنا يعلم أن مديرية الجمارك إحدى الموارد المالية الهامة للخزينة العامة) خاصة إيرادات الضرائب التي مصدرها القطاع الخاص والقطاع غير المنظم؟

هـ - دراسات وأبحاث كثيرة تناولت الوضع المائي الذي سيؤول إليه واقع مدينة دمشق، فماذا أعدنا له من خطط مستقبلية، مع العلم أن التحذير ودق ناقوس الخطر بدأ من سنين طويلة؟ فما هي الإجراءات والمشاريع التي أعدناها لتدارك هذا الخطر وللحد من الهجرة إلى قلب العاصمة طلباً للعمل وهرباً من الجفاف وخاصة في المناطق الشرقية من البلاد؟

هذا التأخر في اتخاذ القرارات المصيرية ألم يكن له تداعياته وآثاره السلبية؟

إذا أرادوا تعديل الدستور فليجروا استفتاءً، فإن وقف الشعب معهم ليلعلوا ما يشاؤون، ولكن قراراتهم ليست شعبية، وهناك تدمير واسع من توجهاتهم وسياساتهم في شتى أنحاء البلاد وفعاليتها السياسية والشعبية.

● برأيك ما هو السبيل لاستدراك التداعيات الخطيرة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة في السنوات الأخيرة؟

برأيي، يجب إعادة النظر بكل السياسة التي سلكتها الحكومة، والعودة للإجراءات التي تحمي مصالح الشعب والاقتصاد الوطني برافديه القطاع العام والخاص. وهناك عدد كبير من المواطنين المخلصين للوطن يدرسون اليوم إقامة دعوى بالمحكمة الدستورية ضد الحكومة لمخالفتها المصلحة والمتكررة للدستور..

أنا أستغرب كيف تقوم وزيرة العمل بتخريض أرباب العمل ضد العمال، وكل فترة تصدر قراراً بإعفائهم من الغرامات؟ وتقوم بالاستعانة بالبنك الدولي ليرسم لها قانون التأمينات الاجتماعية رغم أن هذا القانون هو ثمرة نضال العمال لسنتين.. مدعية أن هناك توجهات رئاسية بذلك، بينما من يوجهها هو البنك الدولي؟

ليس من المعقول أن توجه القيادة السياسية بتدمير ٣ ملايين عائلة في هذا البلد، هل من المعقول أن تدمر قواعدها الأساسية بهذه الإجراءات؟ الوزيرة مصرة على إلغاء الموسم ٤٩/ / لأنه فيه حماية للعمال بدعوى تنشيط الاستثمار وفتح المجال له!! إنها مخصصة للبنك الدولي والمؤسسات الدولية فقط!! والأبى حق تلغي معامال السجاد والنسيج في الريف بحجة أن هناك خسارة، بينما توجيهات القيادة تدعو للتنمية الريفية؟ عقيلة السيد الرئيس أثناء زيارتها للهند، زارت مسؤولي التنمية الريفية هناك، واطلعت على ما فعله الهنود لتنمية الريف، وهي مصرة على تنمية الريف السوري، فكيف تسير وزيرة في الحكومة عكس هذا التوجه؟

إن سياسات الحكومة أوصلت البلاد إلى حافة كارثة اجتماعية خطيرة، فمعدل الجريمة إلى ازدياد، وكل يوم نسمع عن جريمة جديدة بسبب الفقر، وكذلك البطالة إلى ارتفاع، وهناك مؤامرة على الضمانات الاجتماعية والصحة والأمن الغذائي.. إن كل شيء يسير لمصلحة الفاسدين وأعداء الوطن، وهذا يجب ألا يستمر.

■ ■



● أنت ترى أننا بحاجة إلى خبراء وخبرات، ولبن تحت هذا الشعار يتم الآن استيراد واعتماد كل المقترحات والتوصيات الوصفات المقدمة من صندوق النقد والبنك الدولي والمؤسسات الإمبريالية العالمية. أنا ضد ذلك كلياً، ولكننا بحق بحاجة إلى عملية إصلاح شاملة في كل القطاعات، بشكل يخدم الوطن والمجتمع والقوى والفعاليات الحية والمنتجة، وليس بما يكرس مصلحة أقلية ناهية على حساب أكثرية منهوية.. الإصلاح علم حقيقي، ولا يمكن أن يتم التطور دون الاعتماد على الخبرات.

● ألا يمكن للكودار الوطنية أن تنجز هذا الإصلاح وهذا التطور؟

الكودار الوطنية جيدة ولكنها بحاجة لتتعلم. بعض البلدان طورت نفسها عبر استقدام خبرات غير محسوبة على هذه المؤسسة الدولية أو تلك، وأظن أن هذا ما أراد الرئيس بشار الأسد. في كلمته في افتتاح الدور التشريعي الثامن، ولكن نحن تكابر، سمعت منذ أيام أنه سمح لتجار استيراد القمح الطري، أنا أرى أن هذا القرار الاقتصادي غير سليم وغير حقيقي وغير مدرّوس، وأرتجف عندما أسمع مثل كهذه قرارات، نحن لم نعلم في سورية أن المواد الاستراتيجية يجب ألا يقترب أحد منها، فلو أن لدينا خبرات هل كان هذا ليحدث؟

■ ■

# حكومة نتنياهو... الفاشية في أقبح أشكالها

◀ جهاد أبو غياضه

وأخيراً، أبصرت التشكيلية الوزارية في الكيان الصهيوني النور، ليماط التام عن أكبر حكومة في التاريخ السياسي لهذا الكيان.. حكومة جاءت، لو يدرك النظام الرسمي العربي، لتدق ناقوس الخطر بمبينيها المفرطة في الشرق بأسره، فرئيسها هو زعيم حزب الليكود (بنيامين نتنياهو) الذي عاد ليشغل منصب رئيس الوزراء بعد غيابه عنه ما يقارب تسع سنوات، حيث لم يخب ظن المزاج العام الصهيوني والنتائج التي أسفرت عنها انتخابات الكنيست في دورتها ١٨، بإعطاء الأغلبية البرلمانية للأحزاب اليمينية المتطرفة، فجاء ليرأس حكومة أقل ما يقال عنها إنها حكومة حرب وعدوان، تطفئ على تشكيلتها سمة التطرف الديني «القومى»، لا يتقصر من عنصريتها وجود أحزاب تدعي البراغمية كحزب العمل، فالتشكيلية الوزارية تضم ٣٦ وزيراً موزعة على أحزاب (الليكود-العمل- شاس-إسرائيل بيتنا-هاتورا يهودا)، وليسيطر على الحقب السيادة لهذه الحكومة شخصيات لها من الماضي عرافة الإجرام والدماء كراييهو باراك) وزيراً «للدفاع» و(أيلي يشاي) وزيراً للأخلاق، والإرهابي المتطرف (افغودور ليرمان) وزيراً للخارجية، والذي فاجأ «دعاة السلام والتعايش المشترك في العالم والمنطقة العربية»، بخروجه على رؤية نتنياهو لإقامة دولة للفلسطينيين على ٥٠٪ من أراضي الضفة الغربية بشرط أن تكون منزوعة السيادة التي طرحها في معرض لقائه مع وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة (هيلاري كلينتون)، من خلال رفضه التام لقرارات مؤتمر (أنابوليس) وما سمي بحل الدولتين.

حل الدولتين الذي ابتدعه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) لبيع العرب أوهاماً تخدرهم وتجيئهم لمصلحة حربه الاستعمارية على ما سمي بالإرهاب في أفغانستان والعراق، ظل وقتاً طويلاً يشكل عند بعض النخب العربية وحكوماتها (وعد بلفور جيداً) لكن لمصلحة الفلسطينيين (حسب تصورهم)، وقد مرت مراحل عمره الزمني بتحويلات وتجاوزات كثيرة، فحكومة (شارون) التي كانت في سدة الحكم إبان ولادته، قدمت ١٤ تحفظاً عليه، لتحيله لحل مستحيل التطبيق أهمها أن المقصود بالسيادة الفلسطينية على مناطق الضفة هي حكم ذاتي بلدي محدود. وفي عهد حكومة ربيبة شارون (تسيبي ليفني)، انقلب الأمر إلى قبول لحل الدولتين مع التمسك بيهودية الدولة، والتي تعني بعرف ليفني ترحيل فلسطينيي ال٤١ إلى مناطق السلطة الفلسطينية، ورفض موضوع القدس عاصمة للدولة الفلسطينية. والأومع وصول هذه الحكومة اليمينية المحكومة بأوهام توراثية، صار حل الدولتين بل وعملية السلام في المنطقة ضرباً من الخيال وسراباً في العقول، وهو ما وضعته الإجراءات المتخذة حديثاً من زيادة في تهويد القدس ودعوة يهود العالم للعودة إلى «إسرائيل» والإقامة في الضفة (يهودا والسامرة: الأرض الإسرائيلية بزعم التوراة)، والإجراءات العنصرية المتمثلة بوصفة ليرمان المسماة (قانون المواطنة بحسب الولاء).. فهل أفاققت قيادة السلطة الفلسطينية من أوهامها ووعت أنه لا مستقبل لحل الدولتين في فلسطين اللهم إلا في الدعاية الإسرائيلية وعند المطبوعين وسادتهم، وأن السبيل الوحيد للخروج من دوامة التنازلات هو المقاومة، والمقاومة فقط. ■■

◀ محمد العبد الله

جاءت تشكيلية الحكومة الـ٣٢ في الكيان الصهيوني الإرهابي، كتعبير موضوعي عن التحولات المتسارعة نحو التشدد والتطرف، في حراك التجمع الاستعماري/الإستيطني/الإجلائي الذي فرضه الواقع الاحتلالي لفلسطين عام ١٩٤٨، كأجراء وقائي، ليس في توفير الأمن لحماية «الكيان/الثكنة»، بل وفي توفير شروط البقاء له. لهذا لم يكن حصاد صناديق الاقتراع لبرلمان هذا التجمع في شباط الماضي، سوى المرأة العاكسة لزيادة تأثير الأفكار والممارسات الأكثر يمينية وفاشية لدى قوى اليمين الديني والعلماني داخل شرائح اجتماعية واسعة. وتعتبر هذه الحكومة هي الأكثر عدداً في تاريخ الحكومات الصهيونية، ثلاثون وزيراً وسبعة نواب وزراء، قالت في وصفهم «تسيبي ليفني» رئيسة، كاديبا» وزعيمة المعارضة (لتعزيز حكمه، عين، وزراء لا شيء، ونواب وزراء بلا شيء). وإذا كان المكتوب يقرأ من عنوانه «كما يقال! فإن الشخصية الأبرز، والأكثر فظاظة وقبحاً، هي ودون جدال، شخصية «ليبرمان» الملاحق قانونياً في العديد من ملفات الفساد «رشى، تبييض أموال، علاقات بعصابت المافيا الروسية»، والهرابة/السوط الذي تلوح به الحكومة الجديدة في وجه العرب، وهو مادفع بالعديد من المراقبين لوصفه ب«النطاق الرسمي والحقيقي للحكومة»، خاصة مع الإغداق المبالغ فيه الذي قدمه «نتنياهو» لحزب «ليبرمان» اليميني العلماني، وحزب «يشاي» اليميني الديني. فقد سيطر حزب «اسرائيل بيتنا» الفاشي على مفاصل أساسية في مسؤوليات عمل الحكومة على صعيد القضاء وفرض القانون. واستحوذ حزب «شاس» على التحكم بأراضي «الدولة» ومخططات البناء، بما يعنيه ذلك من التوسع ببناء المستعمرات، وهدم وتجريف بيوت وأحياء المواطنين العرب.

في خطابه الأول، قدم نتنياهو لأعضاء الكنيست، وللعالم رؤيته للمرحلة القادمة والحكومة (إن «إسرائيل» تقف أمام اختبارين كبيرين: الاختيار الاقتصادي والاختبار الأمني) لكن قراءته لآثار الأزمة الاقتصادية على الوضع الداخلي، جابهتها صرخات العديد من نواب المعارضة، التي سخرت من خيارات «بيبي» الاقتصادية، بسبب الرشى المالية التي قدمها إلى الأحزاب التي انضمت للائتلاف الحكومي، في ظل فقدان أكثر من ٥٧٠٠٠ عامل لوظائفهم في الأشهر الثلاثة الأخيرة، صحيفة «هآرتس» سارعت بعد ساعات على إعلان الحكومة بالقول (حكومة ضخمة كهذه تبث إحساساً بالتبذير الفضائحي، بالوقت ذاته الذي يقف فيه الاقتصاد على شفا أزمة اقتصادية خطيرة). أما حديثه عن «السلام» فقد كان متبذلاً ورخيصاً. إذ أكد على اشتراطات يجب على الطرف الفلسطيني الالتزام بها (إذا كنتم تريدون السلام فعلاً، فيمكن تحقيقه. سنعمل على ثلاثة مسارات: اقتصادي وأمني وسياسي لتحقيق السلام وسندعم أجهزة الأمن الفلسطينية التي تحارب الإرهاب). المسار الاقتصادي، تكرر

مراراً في أحاديثه عن ذلك السلام الذي «يُغرق» الضفة المحتلة بالمواد الاستهلاكية، علَّ شعبها ينسى سبب معاناته الدائمة، المتجسدة بالاحتلال. أما المسار الأمني/السياسي فقد حده بالتعاون الكامل لقوات الأمن الفلسطينية، لتوفير-الأمن للمحتل- عبر ملاحقة واعتقال المقاتلين من أعضاء الكتائب والسرايا واللجان، ومصادرة السلاح المقاوم. وهو ما يعني الإبقاء على التنسيق الأمني بين السلطة والمحتل، والعمل على تطوير أشكاله الراهنة، التي يشرف عليها الجنرال الأمريكي «دايتون» مشدداً- حتى لا يكون لدى البعض أية شكوك «مغرضة»: (لا نريد السيطرة على الفلسطينيين... سيكون للفلسطينيين كل الصلاحيات ليحكموا بأنفسهم، باستثناء ما يهدد «إسرائيل»... ومن أجل تحقيق السلام، ينبغي على الشريك الفلسطيني مكافحة الإرهاب، وتعليم أولاده السلام، وإعداد شعبه للاعتراف ب«إسرائيل» دولة للشعب اليهودي).

باختصار توجهات الحكومة حسب برنامجها، تعني وببساطة

شديدة، تجريد الفلسطينيين من حقهم بالوجود على أرض

وطنهم، وتحويلهم لطبقة من العبيد يحرص سيدها على

«إشباع غرائزها»، شريطة ضبط سلوكها.

أما كلام وزير الخارجية الإرهابي «ليبرمان»، بعد تسلمه مسؤولية وزارته، فقد كان التعبير المباشر عن هذه التركيبة اليمينية الفاشية، التي حاول «نتنياهو» تحسين صورتها، بإضافة حزب العمل لها، كطلاء تجميلي «يساري» أثبتت التجربة الطويلة، انتهازيته، ويمينيته أيضاً. «ليبرمان» كشف بعد ساعات على تسلمه منصبه، عن موافقه دون تزوير أو تضليل، تحدث عن (عدم التزامه بمبادئ أنابوليس، لأنها لم تقرر أبداً في الكنيست أو في حكومة «إسرائيل»، ورفضه حل الدولتين، واقتراحه السلام على سورية مقابل السلام دون انسحاب من الجولان)، مشدداً على (أن «إسرائيل» يجب أن تستعد للحرب، وأن تكون قوية إذا أرادت السلام... ويأمن حكومته ستلتزم فقط ب«خريطة الطريق» لأنها اتفاق دولي التزمت به «إسرائيل») مؤكداً على (أنه لو يوافق على سياسة

## من صحافة العدو:

«إسرائيل لا تتلقى الأوامر

من باراك أوباما !»



نقلت صحيفة «جيروساليم بوست» الإسرائيلية في تحقيق لها بتاريخ ٤/٧/٢٠٠٩ عن الوزير الليكودي غلعاد أردان قوله معلقاً على تصريحات باراك أوباما في تركيا بشأن أنابولس وحل الدولتين:

«إسرائيل لا تتلقى الأوامر من أوباما». وامتدح المذكور زعيمه وزير الخارجية الجديد ليبرمان الذي قال إن اتفاقية أنابولس لم تحظ بموافقة الكنيست ومجلس الوزراء وأضاف: «أثبتت الانتخابات التي فاز فيها نتنياهو بأن الناخبين الإسرائيليين صوتوا ضد اعتبار إسرائيل هي الولاية الواحدة والخمسين لأمريكا، وعلى الرغم من أن أوباما هو صديق إسرائيل، وأمريكا هي أقوى حلفاء إسرائيل، إلا أن المواقف يجب أن تكون بالتوافق بين الدولتين!»

وكان مكتب رئيس الوزراء قد علق على تصريحات أوباما في تركيا وجاء في التعليق:

«تقدر إسرائيل تصريحات أوباما بخصوص الالتزام بأمن إسرائيل وبدعم عملية السلام». وتجاهل التصريح تعليق أوباما على أنابولس وحل الدولتين.

■ ترجمة توفيق أبو شومر

## بداية مرحلة..

◀ إبراهيم البدرابي - القاهرة

الولايات المتحدة في إدماجهم في العملية السياسية في مصر. ولعل الزخم الهائل للتحركات الأمريكية، وذروتها زيارة «أوباما» لتركيا التي يحكمها الفرع التركي للإخوان المسلمين (حزب العدالة والتنمية) يعطي مؤشرات واضحة لذلك. إذ أثبتت التجربة التركية أن هذا التيار لا يمثل أي خطر على الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية الرأسمالية. ولعل تصريح عبد الله جل رئيس تركيا أمام «أوباما» عن تطابق موقف تركيا مع الولايات المتحدة في السياسة والاقتصاد يعطي دليلاً آخر.

الليبراليون خارج حزب الوفد، وغالبيةهم الساحقة من الليبراليين الجدد سواء في حزب الغد (جناح أيمن نور) والأفراد المستقلين، متمسكون بخطط ما يسمى «الإصلاح السياسي» دون أي مساس بالأوضاع الطبقيّة (أي الاقتصادية- الاجتماعية الرأسمالية) الراهنة. ويلحق بهم إصلاحيو «الطبقة الوسطى» الذين يعملون على تزيين وجه الرأسمالية ببعض المساحيق لكي يتأبد استمرارها جاثمة على صدورنا.

على جبهة المعارضة للسلطة، والتي تتماثل مواقفها الوطنية وتتفاوت مواقفها الاجتماعية فهي:

حركات الاحتجاج الاجتماعي التي نشطت نشاطاً عارماً، تمثل في إضرابات العمال التي لم تتوقف، وانتفاضات الفلاحين، وحركات القضاة وأساتذة الجامعات والمهندسين والمحامين والصحفيين والمدرسين والموظفين... الخ، والتي تتضمن بعضها تحركات ذات طابع سياسي.

حركة شباب ٦ أبريل، وهي ظاهرة إيجابية وواعدة للغاية في حياة السياسة المصرية، إذ يعبر خطابها عن قدر عال من النضج السياسي والاجتماعي والفكري وجذرية الموقف الوطني والجسارة في آن واحد.

اليسار الواسع. أي الناصريون والشيعيون والماركسيون والشخصيات الديمقراطية والتقدمية،



في حركاتهم وتنظيماتهم، أو كمستقلين. حزب العمل الذي تم تجميده بمعرفة السلطة، رغم تواجده السياسي والتنظيمي على الساحة. حركة كفاية التي تتخرط في إظهارها شخصيات من كل القوى المشار إليها.

ويتمثل التطور الإيجابي للوضع السياسي في بدء بناء (ائتلاف المصريين من أجل التغيير) الذي تم الإعلان عنه مؤخراً، والذي ضم عدداً كبيراً من الشخصيات السياسية والمثقفين من قوى المعارضة المشار إليها ومن خارجها، التي التقت على نقاط برنامجية تمثل الحد الأدنى الذي يمكن التوصل إليه، حيث يقوم نضال الائتلاف على العمل السلمي لتخليص البلاد من هذه السلطة.

ولكي يحقق هذا الائتلاف هدفه في التغيير في الظروف الصعبة والمعقدة الراهنة، ولتأمين تطور سلمي وتقدمي للبلاد وإخراجها من الحالة المزرية التي تعيشها على كل المستويات، وفي ظروف تفشي العنف والفوضى في المجتمع، فلا بد من أن يعمل الائتلاف على تجنب المنزلاقات والمخاطر ونقاط الضعف المتمثلة فيما يلي:

أنه خارج الخريطة السياسية الحالية، يقف أكثر من ٧٠ مليوناً من المصريين غير المنتمين سياسياً، وكذا مجموعات معارضة نزهة جميعهم يحجمون عن العمل المشترك بسبب الثقة المفقودة التي خلفتها ممارسات الأحزاب الشرعية والممارسات السياسية في الماضي. ويجب السعي لهم.

التنازلات للفلسطينيين، مشيراً إلى أنه منذ العام ١٩٦٧ تنازلت «إسرائيل» عن أراض تزيد عن ثلاثة أضعاف مساحتها. فقد تنازلت عن سيناء وعن أراض في الضفة والقطاع ووقعت على اتفاق أوسلو، ولكن ذلك لم يحقق السلام).

صحيفة «هآرتس» الصادرة في الأول من هذا الشهر، وبعد ساعات على إعلان التشكيلية الحكومية وفوزها بثقة الكنيست، تقول (إنها أكبر حكومة في تاريخ «إسرائيل»، وفي الوقت نفسه، من أكثرها هزلاً. تشكيلتها تندر بالشر. حين تكون الاعتبارات الائتلافية هي المعيار الوحيد لتشكيل الحكومة، فإن النتيجة هي وزير مالية عديم الكفاءات الاقتصادية، وزير خارجية من شأنه أن يجد نفسه منبوذاً في العالم، وزير دفاع فشل في منصبه، وزير تعليم لم يعن أبداً بالتعليم). وإذا كانت هذه هي بعض ملامح هذه الوزارة، فإن «أمير بوحبوط» كشف في صحيفة «معاريف» بعد يومين على تشكيل الحكومة، عن دور رجال المؤسسة العسكرية العدوانية فيها (لم يسبق أن اجتمع في حكومة واحدة كل هذا القدر الكبير من «متخرجي الأمن» لقيادة خطوات سياسية بواسطة عمليات عسكرية. وهؤلاء سيطالبون حكومة نتنياهو ببلورة سياستها بسرعة. إذ أن الجيش «الإسرائيلي» لا يمكنه مواصلة المراوحة في المرحلة الحالية، حيث يتلقى الضربات ويرد بشكل موضعي).

في ظل هذه التوجهات والأفكار «الحربية/الاستتصالية»، لم يعد بإمكان- البعض- الذي يحاول تلطيف آثارها، وتبريد سخونتها، بالقول «إنها مجرد كلمات». لكن ما كتبه «يولي تامير» في صحيفة، يدعوت أحروروت» يوم الثالث من نيسان الحالي يرد على سداجة ذلك «البعض» (إن السياسة الخارجية في الأصل ليست سوى كلمات). أمام هذا المشهد الحكومي العدواني، ماذا يعني الإصرار على طرح المبادرة العربية «للسلام» التي ولدت ميتة، بفعل جنازير دبابات وصواريخ جيش الاحتلال، التي مزقت بنودها بعد أيام من إعلانها، وماذا بقي من «السلام الموهوم والمفخخ» في اتفاق أوسلو؟ إنها أسئلة لاحتجاج أجوبتها لعناء البحث. ■■



## حكومة نتياهو و«المبادرة العربية»..

◀ حمزة منذر



إن تسلسل الأحداث من كامب ديفيد وصولاً إلى العدوان على لبنان ٢٠٠٦، وعلى غزّة أواخر العام الماضي، وانتصار المقاومة فيهما، وما خلفه كل ذلك في الوعي الاجتماعي-الشعبي حول ضرورة عزل قوى التسوية والمساومة ومحاصرتها والانتقال تدريجياً إلى خيار المقاومة الشاملة، كل ذلك يطرح سؤالاً عن العلاقة بين استمرار الحديث عن «المبادرة العربية» وبين حكومة نتياهو-ليبرمان؟ إذا انطلقنا مما قاله جون كيري: «إن الدول العربية المعتدلة تتعاون اليوم مع إسرائيل بأشكال لم يكن ممكناً تخيلها قبل سنوات معدودة»، فإن دوائر اتخاذ القرار الأساسية في الكيان الصهيوني لا ترى نفسها ملزمة بتقديم أية تنازلات لدول الاعتلال العربي طالما أن التحالف الأمريكي-الصهيوني الرسمية مع تل أبيب» قبل أي حل نهائي للصراع العربي-الصهيوني.

وعند ذلك ليس مستغرباً- بالمعنى السياسي الاستراتيجي- وصول نتياهو-ليبرمان إلى الحكم على رأس أكبر حكومة عنصرية-دموية في تاريخ الحكومات الإسرائيلية منذ ١٩٤٨ وحتى اليوم، وإذا أخذنا بعين الاعتبار ما قاله نتياهو في «خطاب القسم» أنه «ستكون للفلسطينيين سلطة تدبير شؤونهم بالكامل» (لم يأت على ذكر دولة مطلقاً)، وما قاله ليبرمان «لسنا ملزمين بمقررات أنابوليس»، رغم كل ما فيها من إنكار لحقوق الشعب الفلسطيني، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تصريح الرئيس الأمريكي باراك أوباما «أنه ليس من السهل التقدم في عملية السلام مع حكومة نتياهو»، نجد أنفسنا أمام الوقائع التالية:

١- يخدم استمرار الحديث عن المبادرة العربية (وحتى مع إضافة عبارة إنها لن تبقى طويلاً على الطاولة)، يخدم حكومة نتياهو-ليبرمان سياسياً، بعد أن عجزت القمة العربية-كما توقعنا سلفاً- عن تبني خيار المقاومة ولا حتى أي ذكر لبطولة وصمود المقاومة في بيانها الختامي، الذي ركز كثيراً على «المصالحات العربية»، وتجنب أية إشارة إلى تحرير الأرض من الاحتلال الصهيوني في ظل غياب الخيارات الأخرى.

٢- تنظر الإدارة الأمريكية إلى أن «بقاء المبادرة العربية» على الطاولة يشكل مدخلاً مناسباً لاستمرار التفاوض وصياغة «خارطة طريق إقليمية جديدة» تحتوي خارطة الطريق الفلسطينية، ولا تبحث عن حل، بل عن السبل لإيجاد الحل قسراً فوق قرار الانسحاب لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وفوق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٣- في ظل تنكّر دول الاعتلال العربي للمقاومة والتآمر عليها، وفي ظل خيارات حكومة نتياهو المتجهة نحو الحرب والعدوان والتهود والاستيطان، ليس لحديث أوباما عن «حل الدولتين» من معنى سوى محاولة إرضاء الدول العربية التابعة وستر عوراتها وخلق أدوار مناسبة لها داخل الوطن العربي وفي المنطقة خدمة لمشاريع السيطرة الإمبريالية-الصهيونية على منطقتي الشرق الأدنى والأوسط. فالرئيس أوباما الذي اعتبره بعض الحكام العرب وحتى بعض «اليسار الاسمي» منقذاً ومخلصاً لمجرد أن جذوره إسلامية-إفريقية لم يأت إلى السعودية أو مصر، ويعمل «شراكته مع الإسلام».

بل اختار تركيا ليقول: «تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي ولديها رؤية محكمة لجميع التحديات الإقليمية والإستراتيجية.. ونتيجة تحالفنا أصبح البلدان أكثر قوة وأمناً»، وهذا يعني أن أنقرة بعد زيارة أوباما ستكون أحد أهم المواقع الحليفة لواشنطن أكثر من ذي قبل لتنفيذ خطة «بيكر-هاملتون» في محاولة لإخماد المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق وكذلك محاولة إلغاء دور الممانعة لسورية وإيران.

٤- إن قراءة المشهد السياسي في ضوء الموقف الأمريكي ووجود حكومة نتياهو واستمرار الحديث عن «استمرار المبادرة العربية»، تضعنا كشعوب أمام واقع زائف ومرفوض يقوم على ثلاث ركائز: «العملية السياسية أهم شيء»، الهدف لاشيء، والحياة مفاوضات ومفاوضات»!

نحن لا نرغم أبداً أن خيار المقاومة لا يواجه صعوبات جديّة مثل التحدي الفلسطيني الداخلي وعدم التماسك الكافي بين القوى السياسية المؤيدة لخيار المقاومة، وخطورة التآمر الرجعي العربي ضد المقاومة، ومواقف الدول الإمبريالية المؤيدة كلياً للعدو الصهيوني. ولكن بالمقابل هناك عوامل موضوعية تجعل من خيار المقاومة خياراً إستراتيجياً وحيداً لتحرير كل الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، خصوصاً وأن الانتصارات التي حققتها المقاومة على العدو، والعمق الشعبي العربي والعالمي المؤيد لها، والانتصارات التي بدأت تحققها الشعوب في مختلف القارات ضد الإمبريالية الأمريكية، وأخيراً الفشل الذريع لمسار التسوية»، كل ذلك يجعل الالتزام بخيار المقاومة خياراً واقعياً قابلاً للتحقيق ولا يحتاج إلا إلى إرادة سياسية للمواجهة!

h.monzer@kassiou.org

## «السر الصغير القذر» لغيتشر:

# حين يصبح حل الأزمة المالية سبباً لها

◀ إف ويليام إنغدال - ترجمة قاسيون



هذه المصارف الخمسة دون أن تغير نظام تشغيلها يعادل معالجة المدمن الكحولي بمزيد من الخمر المجاني.

المساعدات التي قدمتها الحكومة لشركة التأمين العملاقة AIG والتي بلغت حتى الآن ١٨٠ مليار دولار ستستخدم لتسديد التزامات الشركة من القروض غير المسددة لمثيلاتها من المقارن من قبيل غولدمان ساكس وسي تي بنك وجي بي مورغان تشاس وبنك أوف أمريكا. في الواقع، تعتقد هذه المؤسسات الخمس اليوم أنها كبيرة بما يكفي لتملي على الحكومة الفيدرالية سياستها. يطلق بعضهم على ذلك تسمية انقلاب المصرفيين العسكري.

هذا هو السر الصغير القذر لغيتشر وويل سترتيت، اللذين يحاولان جاهدين إخفاءه لأنه سيوجه انتباه الناخب نحو حلول حقيقية. فلدى الحكومة منذ زمن طويل قوانين للتعامل مع المصارف المفلسة، حيث تضعها تحت الحراسة القضائية، وتصنف أصولها وديونها بوساطة مدقق حسابات مستقل. وتطهر التعاملات غير المسؤولة، يخسر حاملو الأسهم وتقسّم المصارف المتهورة إلى وحدات أصغر في النهاية، وحين تستعيد عافيتها تباع للجمهور. بذلك، ستعود قوة المصارف الخمسة الكبرى التي تبتز الأمة كلها إلى حجمها الطبيعي. يا للروعة!

إن كل ساعة تضيقها إدارة أوباما، وترفض فيها المطالبة بمراقبة حسابات حكومية مستقلة لمن هو قادر أو غير قادر على سداد ديونه من تلك المصارف الخمسة أو نحوها، ستضخم الكلف المحتملة التي سيدفعها اقتصاد الولايات المتحدة والاقصاد العالمي عند انفجار خسارات المشتقات، إنها برمجة مسبقة لركود اقتصادي أكثر سوءاً ويعني تصاعد إفلاس الشركات وانفجار الروهن العقارية غير القابلة للتسديد وتسارع نمو البطالة. هذا الوضع يصبح خارج سيطرة (حكومة مسؤولة) لأنّ من يسمح بها هو وزير الخزانة غيتشر ولاري سمرز وأخيراً الرئيس، سواء أتيح له فهم الرهان أم لم يتح.

أطلق عليها ذات مرة المستثمر وارن بافيت تسمية أسلحة الدمار الشامل المالية).

في ذلك الوقت، كان سمرز مشغولاً بفتح بوابات التجاوز المالي أمام شركات الائتمان في وول سترتيت. لم يكن مساعده سوى تيم غيتشر، الرجل الذي أصبح اليوم وزير خزانة الولايات المتحدة. أما لاري سمرز فقد أصبح اليوم المستشار الاقتصادي الأول للرئيس أوباما بوصفه رئيساً للمجلس الاقتصادي في البيت الأبيض. فالطلب من غيتشر وسمرز إزالة الفوضى المالية يشابه مثال وضع الثعلب حارساً على قن الدجاج.

ما أراد غيتشر إخفاؤه عن الرأي العام هو «سره الصغير القذر»، المتضمن أن إلغاء قانون غلاس-ستيغال وإقرار قانون تحديث تجارة السلع أجلة التسليم قد سمحا بخلق حفنة من المصارف تحتكر فعلياً قطاعات هامة في إصدار المشتقات. هنالك اليوم خمسة مصارف وفقاً لبيانات نشرت مؤخراً في التقرير الربعي للمكتب الفيدرالي لمراقبة النقد حول نشاطات المشتقات وتجارة المصارف، تحوز على ٩٦ بالمائة من مشتقات المصارف الولايات المتحدة على هيئة قروض غير قابلة للتسديد، ونسبة مذهلة تبلغ ٨١ بالمائة من صافي التعرض للخطر في الائتمان الكلي في حال العجز عن السداد.

هذه المصارف هي بترتيب تنازلي: جي بي مورغان تشاس الذي يحتل المرتبة الأولى ويمتلك ٨٨ تريليون دولار من المشتقات (ما يعادل ٦٦ تريليون يورو)، يليه بنك أوف أمريكا، ٢٨ تريليون دولار، ثم سيتي بنك، ٢٢ تريليون دولار، والرابع في مراهات المشتقات هو غولدمان ساكس بما يقارب ٢٠ تريليون دولار من المشتقات. أما الخامس، فهو مصرف ويلز فارغو- فاشوفيا المندمج والذي ينحدر إلى حدود ٥ تريليون دولار، وأخيراً في المرتبة السادسة مصرف إنش إس بي سي البريطاني في الولايات المتحدة، ٢.٧ تريليون دولار. وللتأكيد على جسامته الرقم، فإنّ التريليون يكتب على النحو التالي: ألف ألف مليون.

إن مواصلة ضخ أموال دافعي الضرائب في

## اعتقالات بالجملة في مصر والتهمة دعم المقاومة



كشفت الأنباء الواردة من مصر مؤخراً أن السلطات المصرية اعتقلت خلال الفترة الماضية ودون إعلان نحو ٥٠ شخصاً من جنسيات مصرية ولبنانية وفلسطينية بتهمة مساعدة «حزب الله» في إرسال الأموال والدعم لحركة حماس في قطاع غزة. ونقل عن الإدعاء العام المصري أنه يقوم باستجواب المعتقلين «للاشتباه بقيامهم للترويج لحزب الله وحماس»، أي للمقاومة المسلحة في المنطقة العربية في مواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني ومن أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة. ■■

## البطالة تمتحن خطة أوباما التحفيزية



بوضوح انكماشاً اقتصادياً أسوأ مما كنا نتوقعه عندما وضعت خطط التحفيز الاقتصادي»، قال السيد بيكر، «سوف نحتاج إلى المزيد من حزمات التحفيز المالية حيث لاتزال نفس العوامل التي ضربت الاقتصاد وأفقده توازنه تفعل فعلها الآن، مضافاً إليها إجماع البنوك عن الإفراض» وبالوقت نفسه ينفر أصحاب العقارات وأصحاب الأعمال من الاقتراض والاستثمار نتيجة الخوف من مواجهة مجهول لا يعرفون مدى خطورته. «إن الترقب بفقدان المزيد من الملايين لأعمالهم وبانخفاض أكبر في أسعار العقارات قد تحول إلى حقيقة. تجاهد الشركات لتخفيض التكاليف في مواجهة توقعات متشائمة بالبيع ومحاوله تقليص قوة العمل لديها، وبالتالي يزاح المزيد من رواتب وأجور العمال من الاقتصاد»، قال ستوارت هوفمان كبير الاقتصاديين في «بي ان

◀ ترجمة حسين علي- بوسطن- قاسيون

مع اختفاء ٦٦٢ ألف فرصة عمل من الاقتصاد الأمريكي الشهر الماضي بلغ الرقم الكلي للأعمال التي ابتلعها الركود ٥ ملايين، مما وضع رد الحكومة على الانكماش الاقتصادي تحت امتحان عسير. عندما وضعت خططها في كانون الثاني لإنتاج حوالي ٨٠٠ مليار من أجل تحفيز الاقتصاد المتدهور عملت إدارة أوباما على أساس الافتراض بأن معدل البطالة سيصل إلى ٩,٥٪، بنهاية السنة هذه دون الإنفاق الاتحادي الإضافي. لكن بعد مرور ثلاثة أشهر فقط من السنة ارتفعت معدلات البطالة عالياً من ٧,٦٪ لتصل إلى ٨,٥٪، وهو أعلى مستوى لها منذ أكثر من ربع قرن. وقد ضاع بين كانون الثاني وآذار أكثر من ٢ مليون فرصة عمل، وفقاً لتقرير التوظيف الصادر مؤخراً عن وزارة العمل.

إن حدة وحجم فقدان الأعمال في آذار الذي ابتليت به كل فروع الاقتصاد دفعت الاقتصاديين للاستنتاج بأنه سيحصل هبوط حاد وأليم في سوق العمل لاتزال تجلياته تتكشف للعيان. «إن هذا حقاً يصل تقريباً إلى أسوأ ما يمكن أن يتخيله المرء»، قال دين بيكر، مدير مركز البحوث الاقتصادية في واشنطن «إننا مع كل هذا لم نصل إلى القاع بعد. سنكون محظوظين لو توقف فقدان الأعمال بنهاية السنة».

إن سرعة انخفاض الإنفاق دفع إلى الحديث عن الحاجة إلى موجة جديدة من الإنفاق التحفيزي الحكومي وذلك ليلحق بـ٧٨٧ مليار دولار التي تضح الآن في شرايين الاقتصاد لإنعاشه. «نتنظر

● «نيويورك تايمز»

# تداعيات تفاقم أزمة الرأسمالية..

# «ديمقراطيو» البيت الأبيض يستعدون لقمع الاضطرابات المدنية بالأحكام العرفية

◀ ميشيل شوسودوسكي 30 آذار 2009
ترجمة قاسيون

**أطلق الانهيار المالي الناتج عن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة أزمة اجتماعية كانت كامنة في مختلف أنحاء الولايات المتحدة. من ضمن عوامل هذه الأزمة، المصادرة المريبة لمخدرات حياة بأكملها ولصناديق تقاعد، وكذلك الاستحواذ على أموال الضرائب لتمويل «عمليات إنقاذ مصرفية»، تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، وتستخدم في نهاية المطاف لملء جيوب أغنى الأمريكيين.. علماً أن الأزمة الاقتصادية قد نتجت إلى حد كبير أساساً عن التلاعب المالي والمضاربة المنفلتة على حساب السكان بأكملهم، مما أدى ويؤدي إلى موجة جديدة من الإفلاسات وإلى تعميم البطالة والفقر..**

**الشبكة المصرفية الخَلبية.. وتصاعد الاحتجاجات**

أدت المخالفات القانونية في النظام المالي العالمي، الذي يتميز بـ«شبكة مصرفية خَلبية»، إلى مركزة السلطة المصرفية وتمركز لا سابق له للثروات الشخصية.

التحفيز الاقتصادي والاقتراح الضريبي اللذان تقدّم بهما الرئيس أوباما بعد وصوله إلى البيت الأبيض يشجعان عملية التركيز والمركزة للسلطة المصرفية، التي ستؤدي مفاعليها التراكمية عاجلاً أو آجلاً، إلى إفلاس واسع للشركات، وإلى موجة جديدة من الاستيلاءات، ناهيك عن انهيار التمويل العام وإفلاس البرامج الاجتماعية.

للانخفاض التدريجي للنشاط الاقتصادي الحقيقي مفاعيل خطيرة على التشغيل والأجور، ما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية. من جانبه، يساهم «الحل» الذي تقترحه إدارة أوباما في مفاقمة التفاوتات ومركزة الثروة أكثر مما يساهم في إنقاصهما، وهذا ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تصاعد الحركة الاحتجاجية.

حين يدرك الأمريكيون الذين تقوّضت حياتهم، ما هو حقاً نظام «السوق الحر» العالمي، سيعيدون النظر في شرعية وول ستريت والاحتياطي الفيدرالي وحكومة الولايات المتحدة. والآن هنالك حركة احتجاج كامنة تستهدف مقر السلطة الاقتصادية والسياسية.

لكن من الصعب توقّع كيف ستتم هذه العملية. كل قطاعات المجتمع الأمريكي قابلة للتأثر: العاملون بأجر، الشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة، المزارعون، المهنيون، الموظفون الفيدراليون، موظفو البلديات وموظفو الولايات. لكن في هذه المرحلة، ليس هنالك حركة مقاومة قومية منظمة وموجهة ضد أجندة الحكومة الاقتصادية والمالية.

تحفي بلاغة باراك أوباما الشعبوية الطبيعية الحقيقية للسياسة الاقتصادية الكلية، فالخطة الاقتصادية التي تعمل باسم وول ستريت وتتضمن نحو مليار دولار من «المساعدات» لصناعة الخدمات المالية تساهم، بالتوافق مع إجراءات التقشّف، في انزلاق الولايات المتحدة إلى أزمة لا نهاية لها.

**«الجل الأوروبي» للانهايار الكبير: قمع الاضطرابات المدنية!**

حالياً، ليس هنالك برنامج للنهوض الاقتصادي،

**حين يدرك الأمريكيون الذين تقوّضت حياتهم ما هو حقاً نظام «السوق الحر» العالمي، سيعيدون النظر في شرعية وول ستريت والاحتياطي الفيدرالي وحكومة الولايات المتحدة.**

ويسود توافق واشنطن. وول ستريت، كما أنّ النظام الاقتصادي والسياسي لا يقترح أية سياسة ولا أي بديل.

ما هو المخرج؟ كيف ستواجه الحكومة الأمريكية كارثةً اجتماعيةً وشيكة؟

يتمثّل الحلّ في قمع الهيجان الاجتماعي. يتضمّن المنهج المختار، الموروث عن إدارة بوش المنصرفة، تعزيز وزارة الأمن الداخلي (هوملاند سيكيوريتي) وعسكرة المؤسسات المدنية.

لقد وضعت الإدارة المنصرفة أسس هذا المنهج. وقد سنّت تشريعات «مناهضة للإرهاب» (ومن بينها باتريوت أكت)، وكذلك توجيهات رئاسية منذ العام 2001، ذاكرة في معظم الأحيان حُجّة «الحرب العالمية على الإرهاب».

**معسكرات الاحتجاز الخاصة بجهاز الأمن الداخلي**

بالنسبة لمسألة الاضطرابات المدنية، هنالك خطّة أيضاً لإقامة نظام متماسك يتضمّن معسكرات احتجاز تخضع للسلطة البنّائغون ولجهاز الأمن الداخلي.

هنالك مشروع قانون بعنوان: قانون إقامة مراكز قومية للطوارئ (HR 645)، تمّ تقديمه للكونغرس في كانون الثاني، يطالب بإقامة ستة مراكز قومية للطوارئ في منشآت عسكرية تقع في مناطق مهمة من البلاد.

الهدف الرسمي له مراكز الطوارئ القومية» هو تقديم «المساعدة الطبية والإنسانية ومأوى مؤقتاً للأفراد والعائلات المهجرة بسبب طارئ أو كارثة مهمة». يتضمّن مشروع القانون إمكانية استخدام المعسكرات «لتلبية لحاجات أخرى ملائمة، وفق ما يقرره وزير الأمن الداخلي».. وبالتأكيد، لم يحظ مشروع القانون HR 645 بأية تغطية إعلامية تذكر.

من المتوقع أن تقام هذه «المنشآت المدنية» على قواعد عسكرية أمريكية بالتعاون مع الجيش الأمريكي. سوف نشهد في واقع الأمر عسكرة منشآت احتجاز تتبع نموذج غوانتانامو.

وفق الطوارئ القومية، سيكون أي شخص يجري توقيفه واحتجازه في أحد هذه المعسكرات الواقعة ضمن قواعد عسكرية خاضعاً بحكم الواقع للأحكام العسكرية: لن تطبّق فيها العدالة المدنية والقانون، بما في ذلك قانون الحريات الشخصية.

يرتبط مشروع القانون المذكور ارتباطاً وثيقاً بالأزمة الاقتصادية، وباحتمال حدوث مظاهرات واسعة عبر البلاد. وهو يمثّل خطوة نحو عسكرة حفّظ النظام

والغناء لقانون Posse Comitatus .

وفق تعبيرات النائب رون بول:

«[...]. مراكز الدمج والعسكرة البوليسية وكاميرات المراقبة والقيادة العسكرية القومية لا تحفي [...]، وحتى إذا كنا نعلم أن منشآت الاحتجاز أصبحت قائمة، فهم يريدون الآن شرعنة بناء معسكرات على قواعد عسكرية عبر ذكر الذريعة الأبدية الشعبوية التي تنص على إمكانية استخدام هذه المنشآت في حال حدوث طوارئ قومية. مع تدهور الاقتصاد الكاذب المبني على الدين يوماً بعد يوم، أصبح احتمال حدوث اضطرابات مدنية يهدد النظام أكثر فأكثر. ليس علينا سوى تذكّر إيسلندا واليونان وبلدان أخرى لنعرف ما يمكن أن يجري في الولايات المتحدة».. (ديلي بول، أيلول 2008، التشديد من المؤلّف).

من المفترض أن يتمّ النظر إلى معسكرات الاحتجاز

المقترحة بوصفها ترتبط بسياق توسيع عسكرة المؤسسات المدنية، وقد سبق بناء هذه المعسكرات تقديم مشروع القانون HR 645 (تشكيل مراكز طوارئ) في كانون الثاني 2009، وفق تقارير صحافية مختلفة (غير مؤكدة)، يوجد نحو 800 معسكر في مختلف مناطق الولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك، ومنذ ثمانينات القرن العشرين، طوّر الجيش الأمريكي «تكتيكات وتقنيات وإجراءات» لقمع التمرد المدني، استخدمت لاستباق الاحتجاجات الكبيرة (صدر كتيب حملة الجيش الأمريكي 19-15 في عملية غاردن بلوت، بعنوان «اضطرابات مدنية» في العام 1985).

في مطلع العام 2006، تمّ تخصيص عوائد ضريبية لبناء معسكرات احتجاز حديثة. في كانون الثاني 2006، حصلت شركة كيلوغ براون آند روتز، وكانت حينذاك فرعاً لشركة هاليبورتون، على عقد بقيمة 385 مليون دولار من مديرية الهجرة والجمارك في وزارة الأمن الداخلي:

«ينصّ العقد، الذي سينفذ فوراً [كانون الثاني 2006] على إقامة منشآت احتجاز ومعالجة مؤقتة بهدف زيادة عدد المنشآت المستخدمة في عمليات المراقبة والإعادة في مديرية الهجرة والجمارك، استباقاً لوصول عدد كبير من المهاجرين إلى الولايات المتحدة في حالات الطوارئ أو دعماً للتطوير السريع للبرامج الجديدة.

كما ينصّ العقد على دعم احتجاز مهاجرين لصالح

منظمات حكومية أخرى في حال الهجرة لسبب طارئ، وكذلك وضع خطة تستجيب لطوارئ قومية، مثل كارثة طبيعية. (24، KBR، كانون الثاني 2006، التشديد من المؤلّف)».

**أهداف مراوغة.. ووسائل إعلام خرساء**

الأهداف الرسمية لمديرية الهجرة والجمارك الأمريكية هي التالية:

حماية الأمن القومي وحفظ الأمن العام باستهداف شبكات إجرامية ومنظمات إرهابية تحاول استغلال نقاط الضعف في نظام الهجرة الخاص بنا وفي شبكاتنا المالية وحدودنا ومنشأتنا الحكومية وغيرها بهدف الإضرار بالولايات المتحدة. ستكون الولايات المتحدة بذلك أكثر أمناً. (صفحة الاستقبال في الموقع).

تبقى وسائل الإعلام الأمريكية خرساء حول موضوع معسكرات الاحتجاز على الأراضي الأمريكية. في حين تعترف فقط بالعقد الذي حصلت عليه الشركة الفرعية لشركة هاليبورتون والذي تبلغ قيمته عدة ملايين من الدولارات، وركّزت التقارير الصحفية على إمكانية «تجاوز الكلف» (بصورة مشابهة لعقود KBR في العراق).

ما هي النوايا السياسية والأهداف الكامنة خلف هذه المعسكرات؟ إمكانية استخدام معسكرات الاحتجاز هذه لاحتجاز مواطنين أمريكيين، استباقاً لإعلان قانون الطوارئ، ليست موضوع جدال أو نقاش في وسائل الإعلام.

**وحدات قتالية معينة للقتال في البلاد**

في الأشهر الأخيرة لإدارة بوش، وقبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني 2008، أمرت وزارة الدفاع بإعادة كتيبة المشاة القتالية الثالثة (BCT) من العراق. إنّ إعادة إحدى وحدات القتال من مسرح الحرب إلى مجمل البلاد جزء لا يتجزأ من أجندة



جهاز الأمن القومي، وقد خصصت الكتيبة المذكورة لدعم نشاطات حفظ النظام في الولايات المتحدة.

كانت كتيبة BCT القتالية مرتبطة بجيش الولايات المتحدة الشمالي، أحد مكونات جيش القيادة الأمريكية الشمالية (يو إس نورثكوم). ويمكن أن تدعى من الكتيبة ومن وحدات قتالية أخرى لممارسة وظائف عسكرية نوعية في حال حدوث اضطرابات مدنية.

سوف يتعلّم جنود الكتيبة استخدام «الإجراءات الأولية غير المؤذية التي طورها الجيش»، هذا ما أكّده قائد الكتيبة الكولونيل روجر كلوتيه، مشيراً إلى تجهيزات السيطرة على الجماهير والتجوال وإلى الأسلحة غير المؤذية المصممة للتحكم بالأفراد المتمردين أو الخطيرين دون قتلهم. (انظر جينا كافاياردو Gina Cavallaro· Brigade homeland tours start Oct. 1، أرمي تايمز، 8 أيلول 2008).

يمكن توقّع أن تعاد وحدات قتالية أخرى إلى البلاد من مسرح الحرب وأن يعاد توظيفها في الولايات المتحدة مع انسحاب القوات الأمريكية من العراق الذي اقترحته إدارة أوباما. يتميز تطور سيناريو الأمن القومي بتقاطع المؤسسات المدنية والعسكرية.

– وحدات قتالية من الجيش تعمل بالتنسيق مع السلطات المكلفة بتطبيق القانون وتكون مهمتها قمع الاضطرابات المدنية.

– إقامة معسكرات احتجاز أخرى تخضع للإدارة المدنية، على منشآت عسكرية أمريكية.

تعتبر معسكرات الاحتجاز هذه جزءاً من خطة استمرارية الحكومة، التي سنطبق في حال إعلان أحكام الطوارئ.

صممت هذه المعسكرات لحماية الحكومة» من المواطنين، عبر احتجاز المتظاهرين والناشطين الذين قد يشككون في شرعية أجندة الحكومة، الاقتصادية أو العسكرية أو أجندة الأمن القومي.

**التجسس على الأمريكيين؛ بنك معطيات الأخ الكبير**

بالنسبة لمسألة الاحتجاز والاحتجاجات الجماهيرية، يمكن التساؤل كيف سيتم جمع المعلومات عن المواطنين الأمريكيين؟ كيف سيتم تصنيف الأفراد عبر الولايات المتحدة؟ ما هي معايير جهاز الأمن القومي؟

في تقرير قدّمه مجلس الأمن القومي في العام 2004 بعنوان: «التخطيط لسيناريوهات تتصل بالدفاع عن البلاد، تمّ تعيين الفئات التالية من «المتأثرين» المحتملين:

«الإرهابيين [الإسلاميين] الأجنب».. «المجموعات القومية الراديكالية»: [المجموعات المناهضة للحرب ومجموعات حقوق الإنسان]..

«الخصوم المدعومين من دول»: [الدول المارقة» و«الدول غير المستقرة»]..

«الأفراد غير الراضين»: [العمال الناشطين والنقابات]. في حزيران من العام المنصرم، أصدرت إدارة بوش أمراً رئاسياً للأمن القومي (NSPD 59- HSPD) بعنوان: القياس الحيوي للتعيين والمراقبة بهدف تحسين الأمن القومي. (لمزيد من التفاصيل، انظر ميشيل شوسودوفسكي: الأمر الرئاسي «للأخ الكبير»: القياس الحيوي للتعيين والمسح بهدف تحسين الأمن القومي».. (موقع Mondialisation، ca، حزيران 2008).

للإجراءات المتصلة بهذا الأمر، والتي تمّ تبنيها دون نقاش علني ودون موافقة الكونغرس، مدى هائل. وهي ترتبط بمسألة الاضطرابات المدنية، كما أنّها جزء من المنطق الكامن وراء إقامة معسكرات احتجاز وفق مشروع القانون HR 645.

يمضي NSPD 59 إلى مدى أبعد بكثير من مسألة التعيين القياسي الحيوي. فهو يوصي بجمع وتخزين معلومات متصلة بالقياس الحيوي، أي معلومات حول الحياة الخاصة للمواطنين الأمريكيين، بالتفصيل، وكلّ ذلك يجري «وفق القانون».

تتضمّن المعطيات السياقية التي تكمل المعطيات القياسية الحيوية معلومات حول مكان وتاريخ الولادة، المواطنة، العنوان الحالي والعنوانين السابقة، العمل الحالي وسوابق العمل، رقم الهاتف الحالي والأرقام السابقة، استخدام الأجهزة الحكومية وتقارير الضرائب. كما يمكن أن تتضمّن معطيات سياقية أخرى تاريخ التعاملات المصرفية وبطاقات الائتمان، السجلات العدلية على المستوى المحلي والفيدرالي وعلى مستوى كل ولاية، وكذلك القرارات القضائية والملفات العامة الأخرى التي تظهر النزاعات القانونية، وملفات تتصل بحضانة الأطفال أو الزواج أو الطلاق..

يستخدم هذا الأمر الحادي عشر من أيلول و«الحرب العالمية على الإرهاب» كترير تام لتصديد المواطنين الأمريكيين المنشقين، ما يخلق على الفور مناخ رعب وإرهاب عبر البلاد.

كما أنّه يطالب بإدماج مختلف بنوك المعطيات وكذلك بتعاون بين الوكالات في ما يخص تبادل المعلومات، بهدف مركزة المعلومات حول المواطنين الأمريكيين عاجلاً أو آجلاً..

**الحكومة الأمريكية ستواجه الكارثة الوشيكة من خلال «منهج قمع الهيجان الاجتماعي» الموروث عن إدارة بوش المنصرفة، عبر تعزيز وزارة الأمن الداخلي وعسكرة المؤسسات المدنية.**

**وحدات قتالية من الجيش ستعمل على قمع الاضطرابات المدنية، وسيتم توقيف «غير الراضين» في معسكرات احتجاز واقعة ضمن منشآت عسكرية.**

**توتاليتارية الرأسمالية المتوحشة**

بعبارات حذرة، «يقيم» NSDP 59 «إطاراً» يهدف السماح للحكومة الفيدرالية ومختلف أجهزتها البوليسية والاستخبارية بما يلي:

استخدام طرائق وإجراءات متبادلة ومتوافقة في جمع وتخزين واستخدام وتحليل وتبادل معلومات القياس الحيوي والمعلومات السيرية والسياقية الموافقة بأسلوب مناسب وشرعي، مع احترام سرية المعلومات حول الأفراد وضمانات قانونية وفق قانون الولايات المتحدة.

يوصي الأمر NSPD 59 بالقيام بنشاطات وجدول أعمال بهدف تحسين عملية التعيين والمراقبة الحالية المتمخّرة حول الإرهابيين عبر توسيع استخدام القياس الحيوي..

تتوافق الإجراءات المنضمة في NSDP 59 مع قرار اتخذ في حزيران 2005، تضمّن تأسيس جهاز تجسس قومي، برعاية الإف بي أي. (من أجل مزيد من التفاصيل، انظر ميشيل شوسودوفسكي، إدارة بوش تؤسس شرطة سرية، 30 حزيران 2005).

عبر العمل يداً بيد مع جهاز الأمن القومي، سيضمّ مشروع «مديرية المعلومات القومية» «كافحة الإرهاب مع عمليات التجسس والمعلومات في الإف بي أي في جهاز واحد.

تحت رعاية الإف بي أي، ستكون للمديرية الجديدة سلطة «الاستيلاء على ممتلكات أشخاص يشبه بأنهم ساعدوا على نشر أسلحة الدمار الشامل». وستتمكن من «التجسس في الولايات المتحدة على الأشخاص الذين يمتلكون معلومات حرجة، حتى إذا لم يكونوا متهمين بارتكاب جرائم». (إن بي سي تويات، 29 حزيران 2005)..

## جديد الإشارات والتحويلات:

## ونوس يُمنع من جديد... وعربش يُطرد من حلب!!

◀ محمد سامي الكيال

ما هي المسافة الزمنية الحقيقية التي تفصلنا عن عهد الوالي العثماني راشد ناشد باشا؟ هذا السؤال قد يبدو غريباً لأول وهلة فيما يتعلق بموضوعنا، ولكن فتح ملف الإشارات والتحويلات بمعناها الواسع يدعونا حقاً إلى إعادة طرح الأسئلة القديمة عن معنى الزمن!!

إذا فكرنا بإعطاء إجابة تقليدية عن السؤال، فسنقول إن قرناً من الزمان قد بات يفصلنا عن ذلك العهد بولاته وفقهائه وأشرفه، وإن تحالفات المؤسستين الدينية والسياسية، وأساليبها في بسط سيطرتها وهيمتها، وإعادة إنتاج أشكال ضبطها الاجتماعي، قد باتت من القضايا التراثية التي لم تعد قادرة على تأريخ أحد، سوى قلة قليلة من المختصين بالتراث. إلا أن الحدث- الصدمة التي شهدته مدينة حلب مؤخراً يدفعنا إلى إعادة النظر في إجابتنا هذه، لنقع في إشكالية فكرية عميقة حول زمن دائري غير قادر على التقدم، يكرر نفسه دوماً ضمن حلقة مفرغة. وحول سلطة جامدة وراكدة لم تغير تقنياتها واستراتيجياتها منذ قرون!!

تري، هل هذه الإشكالية نفسها هي التي دفعت المناضل الوطني الكبير فخري البارودي (صاحب نشيد «بلاد العرب أوطاني») إلى سرد قصة مفتي دمشق مع نقيب أشرافها في عهد راشد ناشد باشا؟ تلك القصة التي اعتمد عليها سعد الله ونوس في بناء مسرحيته الإشكالية «طقوس الإشارات والتحويلات»، وهل أراد البارودي حقاً من ذكر تلك القصة أن يظهر مدى تضامن وتلاحم «أهل دمشق» كما يدعي، أم أن اللغة الكلاسيكية التي كتب بها الخير تخفي من السخرية المبطنة والنقد الضمني ما يجعلنا نفهم بوضوح ما يقصده من عبارة «تضامن أهل دمشق»!!

نحتاج إلى الكثير من اللامبالاة حتى نعتبر منع عرض مسرحية «طقوس الإشارات والتحويلات» في مدينة حلب حدثاً اعتيادياً وعابراً، فبغض النظر عن تقييمنا لأسلوب مخرج العرض وسام عربش في تقديم ذلك النص الهام، فإن طريقة المنع، والجهات التي حرضت عليه، والتصريحات التي رافقته، تجعلنا ن فكر جدياً بطقوس الإشارات والتحويلات التي يشهدها المجتمع السوري



حالياً، ولعلنا بحاجة من جديد إلى كاتب من وزن سعد الله ونوس ليعبر لنا عن هذه الطقوس:

في الخمسينات من القرن الماضي نشر نزار قباني قصيدته الشهيرة «خبز وحشيش وقمر»، التي أثارت استياء الفئات المحافظة في البلاد، مما دفع بعض النواب المنتمين لتيار الإخوان المسلمين إلى تقديم شكوى بحق نزار قباني إلى خالد العظم، وزير الخارجية في ذلك العهد، باعتبار أن قباني كان موظفاً في السلك الدبلوماسي التابع لتلك الوزارة، فرد العظم على المحتجين بالكلمات التالية: «يا حضرات النواب الأعراب... نزار قباني الشاعر، خلقه الله شاعراً، وأنا كوزير للخارجية لا سلطة لي عليه، ولا على شعره، فإذا كنتم تقولون أنه هجاكم بقصيدة، فيمكنكم أن تهجوه بقصيدة مضادة، وكفى الله المؤمنين شر القتال».

فلنقارن هذا الكلمات بأقوال وزير الثقافة الحالي رياض نعلان آغا، الذي صرح لموقع «العربية نت» مبرراً إيقاف العرض في حلب: «العمل فيه بعض الجمل التي لا تقبلها القيم، لم تحذف في عرض حلب، ما جعل المسرحية تتعرض لهذا النقد الحاد من المجتمع، وليس من الدولة، بسبب الإساءة إلى آل البيت. وهي عن نقيب الأشراف مع مومس، إضافة إلى الاستهزاء بشخصية المفتي».

المقارنة ستولد لدينا شعوراً عميقاً بالشجن، فأين اختضت تلك العقلية الوطنية التنويرية التي عبر عنها خالد العظم قبل أكثر من خمسين عاماً؟ وهل تقاليد الحوار والتسامح وتقبل الآخر هي تقاليد طارئة علينا، بحيث أصبحت روح العصر الذي عاش فيه مسؤولون وقادة سياسيون من أمثال العظم غريبة عن منطق زمننا الدائري!!

وبالعودة إلى المسرحية وكاتبها، ها هو سعد الله ونوس يُمنع من جديد (هل يحق لنا أن نقول يُصلب من جديد؟) في وطنه، فبعد أن حرم في حياته من مشاهدة مسرحيته الأهم من الناحية الفكرية والفنية وهي تُؤدى على خشبات المسارح، ها هو «المجتمع» (تري عن أي مجتمع يتحدث السيد الوزير!!) يطعنه في الظهر بعد وفاته، بمنع عرض هذه المسرحية الذي انتظره عشاق ونوس طيلة سنوات عديدة، وهو العرض الذي لم يكن بإمكانه أن يرى النور أصلاً إلا بنسخة فرانكفونية ألحقت الكثير من التشويه بالنص الأصلي، بعد أن أظهرت كل مؤسساتنا الثقافية الوطنية عجزها وتقاعسها عن تحمل عبء تحويل ذلك النص العظيم إلى عرض مسرحي جماهيري.

لن نستطيع أن نجد للسطور السابقة ختاماً أكثر تعبيراً من هذه الكلمات المقتطعة من المسرحية نفسها، والتي يقولها قبل انتحاره أحد أبطالها ممن شملتهم طقوس الإشارات والتحويلات، فتجراً على أن يجاهر بحقيقته أمام الجميع، مخلخلاً بذلك الكثير من جدران الكذب والنفاق التي تحيط بالمجتمع، وتسجن حرية وحيوية أفرادها:

«ما أغرب هذه الدنيا... إن كتمت وأخفيت، عشت وتكرمت، وإن صدقت وكشفت، نبذوك وأخرجوك منهم... لا أستطيع أن أراجع، ولا أستطيع أن أتقدم، أغلقت الأبواب، وهذه الدنيا ظالمة لا يعيش فيها إلا المزور والكذاب»..

■ ■

## ربما!

## مهند في كل مكان

بتنا نعيش بمشيئة مهند شاد أوغلو، ذلك الفتى التركي الوسيم جداً، فمُنذ مسلسل «نور» وحتى اللحظة كان يمعن في التسلل إلى حياتنا، إلى أن استطاع أن يعلن احتلاله الكامل لها رغماً عن أنوف الجميع.

طبعاً رضينا بذلك كله دون أن نبدي أي اعتراض، فمهند ابن العز الذي يجمع بين الثراء والجمال والحب، يجسد الصورة المحلومة لشباب اليوم الذين لا مكان حقيقياً لوجودهم إلا الأحلام.

مهند على صفحات الجرائد والمجلات، ويتصدر اللوحات الإعلامية في الشوارع، وقبل هذا وذلك كانت الشاشة قد أعطته من السحر والجادبية ما يؤهله ليسلب قلوب الملايين في عالمنا العربي المسلوب.. مهند باختصار في كل مكان، ولا نعرف ما الذي يريده هذا المهند!!

من حق فتى الشاشة هذا صنع ما يريد، مرة يظهر في فيديو كليب كي يروج أغنية تافهة، ومرة يطلع من إعلان إحدى الشركات ليدعونا إلى مقابلته، بل إن فكرة «من يريد مقابلتي» التي طرحت بكتافة في الفترة الماضية تستلزم منا أن ندفع الحساب كي نراه، ولأن نجماً واحداً لن نستطيع لقاء جمهوره فرداً فرداً، رغم أنهم مستعدون للدفع، بل سيقابل من يتم اختياره عبر القرعة.. هكذا سيكون الدفع مجرد خطوة قد لا تتجح أيضاً.

يذكرني مهند شاد أوغلو برواية «كل الأسماء» للبرتغالي جوزيه ساراغور، حيث تبدو حيوات المشاهير التافهة تحمل كل الجاذبية في حين أن حيوات المغمورين، أبناء جلدتنا، درامية وملحمية، لكننا ننسأها بسبب هذا السعار العولمي المجنون.

raedwahash@kassioun.org

## عزمي بشارة في «نشيد الإنشاد الذي لنا»:

## معارضة أدبية للرواية العبرية

◀ جهاد أبو غياضة

**الدكتور عزمي بشارة المنفي عن وطنه، البحر في عشق قضية شعبه الفلسطيني حتى النخاع، المفكر الرصين والسياسي الثائر، وخلافاً لهذا الصورة التي غدت الطابع العام لهذا الرجل الأديب الحالِم.**

بعد أعماله الروائية الرائعة «الحاجز» و«حب في منطقة الظل» يجيء جديد «نشيد الإنشاد الذي لنا» ليبحر بالنسج الأدبي ويفرق بجمالية التعبير الحسي الرافي، فيولد على شكل دقائق إيقاعية، رشيق العبارة، ليحمله «معارضة أدبية حديثة عربية وفلسطينية» لنص «نشيد الإنشاد الذي لسليمان»، وهو أحد أسفار التناخ أي (الكتابات) في العهد القديم، والمصنف كنص أيروتيكي من الطراز الأول يمجّد الشبق واللذة والجسد، حيث لا يرد فيه ذكر لله أبداً.

يصوغ بشارة النشيد على لسان امرأة ليست شولاميت بالتأكيد لكن ربما عشثار أو رنا، لتختصر برمزيتها الأنثوية فلسطين بجموعها، ويظهر اللاجئين بصيغة الحبيب المنفي الذي يتحدث في بعض الإصحاحات التي بلغ عددها تسعة و تسعة هوامش عليها تشكل في ذاتها استكمالاً لنزف الوجد تحت اسم (ما بعد الذي هو ما قبل).

يتجاوز هذا النشيد البيئة وتصوراتها من مراحلها البدائية إلى ذروة عصور التكنولوجيا، فيرد الشجر والتراب والبحر والأسوار، وبالمقابل السيارة والهاتف والبورصة وقهوة الإسبرسو والمكيف، ليشكل رحلة في التاريخ والحاضر مصحوبة بسيل من المشاعر والعواطف الجامحة كالخبية والرجاء والحنين للبيدات والأمل بالنهايات، المنفي والتوق إلى العودة



ووجع الاغتراب المزمّن، لينقلنا عبر هذا التمازج والتداخل الكثيف من حواف المقدس التاريخي إلى حقائقنا الصغيرة المعاصرة، في إحالة على حالة الصراع التي تعيشها أرض فلسطين وبلاد الشام، فعزمي بشارة يتعامل مع نشيد سليمان باعتباره جزءاً من تراث هذه الأرض وتاريخها، إذ يشير إلى الاختلاف الحاصل حول أصله التاريخي الكنعاني الما قبل توراتي .

«نشيد الإنشاد الذي لنا»... ليس شعراً ولا شعراً ثورياً، ولكنه نص يتجاوز التقسيمات الأدبية ليولد صورة فيها من الشعر الصافي الصارخ بموسيقى الألفاظ الإيقاعية والكثيف الرمز والإيحاء، الرشيق الخارج على الوزن والمألوف. هو صيغة أدبية لمعارضة العبرانيين هو حوار الذات مع ذاتها ومع الموجودات، ورد على من سرقوا الأرض والتاريخ والتراث، من خلال علاقة حب مع النفس والآخر والأرض بلغة حسية وروحية عميقة، لينتهي الإصحاح التاسع منه عند جملة هي خاتمة ما قد يقال «نشيد الإنشاد الذي لنا هو وهي وأنا»..

Jihad-ag@hotmail.com ■

◀ فوز العاسمي

لا أذكر اسم ذلك الكاتب المصري الذي امتدح الحصادين في إحدى قصصه حال خروجهم إلى حقولهم ليلاً وهم يوقعون الخطى مع بهائمهم على الطرق الزراعية، وتمنى أن يكون معهم. وها أنا أدعوه هذا الصيف (إن كان على قيد الحياة) إلى وليمة حصاد ليخوض التجربة عملياً، وبكل ثقة أبوح لكم أنه سيبدل تصوراته مع أول جلسة قرفصاء وأول تتأؤب أمام أعواد القش الشامخة كالأشباح...

كان الحصاد من أشق الأعمال التي مارستها في حياتي ومن أكثر الأعمال التي زعزت ثقتي بالفلاحة والزراعة. ولأول مرة أقول: إن ممارستي لهذا الشقاء كان سيزعزع ثقتي بالأرض أيضاً لو طال أكثر. ينطبق هذا الشيء على والدي وأغلب إخوتي، وإلى اليوم أود مقابلة ذلك الكاتب المصري في برنامج تلفزيوني من عبار «الاتجاه المعاكس»، لأبين له حجم التضليل الذي حاق به و بمن يطبل للحصيدة والحصادين. كان أبي من طينة هؤلاء الرجال الذين يحملون الرجولة بمعناها الريفي، فلم يدخل في جيبه طيلة حياته قرشاً حراماً، ولم يسمح لابن رجل أن يستغله أو يمس كرامته.. إلا جاره السمان فكان ممن استغلوا أزمة انقطاع التبغ في منتصف ثمانينيات القرن المنصرم، حين احتكر حصته من (الدخانية) لغاية في نفس يعقوب، فحاول إذلال أبي واستغلال حاجة دمه للنيكوتين، وعند اكتشاف أبي لذلك العبث كان أن صدر منه ما مارسه كثيراً ضد «أكلي قوت الشعب» - يعجبني هذا التعبير فلم يزل نافعاً حتى في أيامنا

◀ ديماء النجار

«حكاية وطن» هي حكاية صمود غزة التي برويها لنا مجموعة من طلاب كلية الزراعة بدمشق عبر مقترحات مختلفة.

الحكاية التي سطرها الشهداء بدمائهم ويكرسها هؤلاء الشباب بنشرهم لها كثافة مقاومة على ثلاثة أسس هي التحرير والأسرى وحق العودة، وقد عبروا عن ذلك بأساليب مختلفة من خلال عروض بانورامية لعمليات المقاومة، ومن ضمنها محاكاة لعملية اختطاف جلعاد شاليط، حيث يؤكد الشباب أن المقاومات الشعبية اليوم أثبتت أنها قادرة على إركاغ أقوى الجيوش، وأنها قادرة على تجاوز فروقات العتاد والتكنولوجيا، كما نجد في زاوية الكاريكاتير من المعرض التأكيد على الطابع العالمي لانتشار

## أبي الذي أقلع عن التدخين..

هذه!! يصق أبي بصقته الشهيرة في وجه السمان ورماء بعليّة السجائر في منتصف خلفته إعلاناً منه أن ولعه بالتدخين لا يعني أن يستغله أحد.. ومن حينها أقلع أبي عن التدخين وأدمناً جميعاً مع أمي مرضاة أبي حتى يسلو عاداته الأثيرة.. ثقة أبي بالله أكبر من أن تزعرها أعظم الأمور و أدهاها، وتعلمنا جميعاً هذا الإيمان منه، ومحصلة طبيعية لهذا الإيمان اعتبر أبي أن الصلاة عماد الاستقامة والمقاومة، ولم يزل يودني كثيراً لأني أقيمه دون إخوتي الذكور.. لكن في ليلة دهماً حيث كنا نسوق القش أمامنا سمعنا صوت أبي وهو يبحث عن إبريق الماء كي يتوضأ لصلاة الفجر، بعد لأي من البحث عرفنا أن نسمة ربح قد جرفت الإبريق في طريقها (على غير العادة لم ننقل الإبريق بالماء يوماً).. فحاولنا تهدئه روع أبي لأنه خاف أن تفوته الصلاة إن لم يجد الإبريق، فكيف للمرء المقدر على الوضوء من سطل الماء مباشرة!! ففصاحنا جميعاً بأن الأمر أقل من عادي حتى أن أبي يمكنه التيمم.. لكن نعاس أبي و حزنه على فراق سيجارته أوحيا له أن ما يحدث هو مكيدة مدبرة من طرف أو عدة أطراف، وإلا كيف اتفق ضياع الإبريق مع عدم توفر التبغ في الأسواق؟ بينما كنت مع إخوتي في هرج ومرج نحاول تهدئة الموقف، خلع أبي عقاله وكوفيته ورماهما أرضاً، وهي عادة ريفية تعني التحدي لجهة معينة مهما كانت النتائج، وصرخ بأعلى صوته: إذا كانت الحكومة «الكافرة» قد استطاعت دفعي كي أقلع عن التدخين.. فولله لا أترك الصلاة حتى ولو سرقت الحكومة البحر!!

■ ■

## «حكاية وطن» تروى في كلية الزراعة

فكرة المقاومة التي تلقى التأييد من المتضامنين من أمريكا الجنوبية حتى استراليا، والذين عبروا برسومهم عن استهجانهم لممارسات الصهاينة ومن خلفهم الامبريالية الأمريكية ولعل هذا يزيد من لحمة الشعوب التي لن تنتظر الدعم من الأمم المتحدة المنظمة الدولية (الأمريكية) التي قعدت متفرجة على المجازر مكتوفة الأيدي، فالشعوب اليوم قد قلبت سحر العوالة على مبتكريها فهم أطلقوها لعولة الاستغلال وهاهي الشعوب تعولم مقاومتها، وبالطبع كان للسخرية من خيانة بعض الحكام العرب الذين لا تحركهم إلا كروشهم وقروشهم حصنة من الكاريكاتيرات، واختتم المعرض ببعض العروض الفلكورية التي أدتها فرقة وعد تكريساً للتراث الفلسطيني، وإلى فلسطين. يهدي هذا العمل.

■ ■

# حاتم علي: انخفاض المردود الإعلاني يعني بالضرورة انخفاض كم الإنتاج

◀ حاوره رائد وحش

ما قدمه حاتم علي من أعمال درامية تحف بكل معنى الكلمة، فالمخرج الذي برع في مختلف أنواع الأعمال من الاجتماعي إلى التاريخي بات في مصاف كبار المخرجين العرب. قبل هذا عمل حاتم لسنوات طويلة أمام الكاميرا كمثل في أدوار عديدة نعرفها جيداً، كما وكتب الأدب والسيناريو.. باختصار فنان شامل هو صاحب «الزير سالم» و«الرباعية الأندلسية» و«التغريبة الفلسطينية».. منذ حوالي أربع سنوات يحضر حاتم علي لفيلم يتناول حياة «محمد علي باشا» (نص: د. ميس جابر) مؤسس مصر الحديثة، وقد تعرض المشروع للكثير من التأجيل، لكن مؤخراً تم إقرار تصوير المشروع في سورية، حول هذا الموضوع والجديد لدى هذا الفنان كان هذا الحوار..



● هل سيكون انتقال تصوير فيلم «محمد علي باشا» إلى سورية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية كما تردد؟  
ليس هذا السبب فقط، ولكن هناك مجموعة أسباب منها أن العمل يعتمد على الديكور، فقلعة محمد علي في مصر طالها كثير من التغيير، وهناك صعوبات كثيرة لأن القلعة معلم سياحي، بل هي من أهم المعالم السياحية في مصر ولذلك سيكون التصوير فيها صعباً، لذا قررنا إعادة بناء كل فضاء المكان ليكون التعامل معه سهلاً، ولتكيفه مع المتطلبات.. هكذا يكون الانتقال إلى سورية دون أية خسارة، وإنما بالعكس سيكون هناك كسب لكثير من المسائل، منها سهولة الترخيص من ناحية التعامل مع المسائل الفنية، ووجود تسهيلات حكومية، وإدخال المعدات، ووجود كومبارس لهذه النوعية من الأعمال على اعتبار أن الدراما السورية أنتجت الكثير من الأعمال التاريخية، وهذا شكل خبرات كبيرة.. ثم إننا بعد حساب اكتشفنا أن تصوير الفيلم في سورية قد يقلص من ميزانيته التي تصاعدت، مع الأسف، بشكل غير محسوب، وأصبحت تعرض المشروع برمته إلى الخطر. طبعاً وعدنا بمساعدات كثيرة، من المؤسسة العامة للسينما، ومن جهات رسمية لتقديم هذا الفيلم، وهذا مؤشر إلى حد ما على إدراك الجهات المسؤولة لأهمية السينما وأهمية المشاركة في إنتاجات سينمائية كبيرة.

● ما آثار انعكاسات هذه الأزمة على القطاع الدرامي؟  
الأزمة بلا شك سوف تطال القطاع الإنتاجي الدرامي، سواء التلفزيوني أو السينمائي أو المسرحي، ومختلف مجالات الثقافة.. وذلك لأن الدراما التلفزيونية مرتهنة أساساً للسوق الإعلانية، وأنا برأيي أن السوق الإعلانية هي أولى القطاعات المتضررة بالأزمة الاقتصادية. انخفاض المردود الإعلاني يعني بالضرورة انخفاض كم الإنتاج الدرامي العربي، حتى على مستوى النوعية، بمعنى أن الكثير من المحطات أجلت إنتاجاتها الكبيرة، واكتفت بإنتاجات متوسطة أو عادية، كما أنني أعتقد أن ما كان يسمى بالعرض الأول الحصري سيلاقي صعوبات كبيرة في هذا الموسم، والأبناء الواردة من الخارج من هوليوود، على سبيل المثال، تحمل الكثير من المؤشرات بهذا الاتجاه، وأظن أن السوق العربية ليست بمنأى عن هذا الإعصار.

● ما السبل إلى تحسين الدراما السورية، أو على الأقل لتقليص حجم الخسائر المتوقعة؟  
سورية جزء من هذه الأزمة سواء أعلننا ذلك رسمياً أم لم نعلنه، في نهاية الأمر لا أعتقد أن هناك بلداً سيكون بمنأى عن التأثيرات الخارجية، ولكن طبعاً بنسب متفاوتة حسب طبيعة النظام المالي في كل بلد.. والدراما السورية ستتأثر شأنها شأن الدرامات العربية، لكن إذا كنا نريد أن نتحدث بالعموم من أجل حماية هذا المنتج السوري، ليس من تأثيرات هذه الأزمة وحسب، فقد قبل الكثير عن هذا الموضوع، وأصبحت الأمور واضحة، بل إن ما ينقصنا هو آلية اتخاذ قرار، كل صناعة غير محمية محلياً مهددة بأي أزمة طارئة، خصوصاً حين تكون مرتهنة أصلاً لرأس مال خارجي.. من أجل حماية مشروع دراما وطنية يجب على هذه الدراما أن تكون محمية داخلياً من خلال السوق المحلية.

● إلى أين وصلت تحضيرات فيلم «محمد علي باشا»؟  
منذ أربع سنوات ونحن نشتغل على هذا الفيلم، في فترات متقطعة، لكن في الفترة الأخيرة أنجزنا مراحل مهمة، فالأدوار بمعظمها تم الاتفاق مع الممثلين الذين سيؤدونها، وتم التعاقد معهم، الأزياء ثم ما نسبته (٨٠٪) من تصميمها، الديكورات أصبحت تصوراتها واضحة على الورق، الاتفاقات مع الفنانين أنجزت، بالتالي الفيلم كان جاهزاً للانطلاق حتى لحظة التوقف..

● ماذا بخصوص عرض فيلم «سليمان»؟  
العرض سيكون في (١٥) الشهر الجاري في صالة «سينما دمشق» التي تحولت إلى «سينما سيتي» لتكون جزءاً من شبكة دور عرض متواجدة في أكثر من عاصمة عربية. تم تجديد الصالة وتحولها إلى صالتي عرض، بتقنيات معاصرة، بحيث تؤمن شرط مشاهدة جيد، وأنا أظن أن هذه واحدة من الاقتراحات المهمة التي قدمها المنتج السوري نادر الأتاسي، وستكون جزءاً من خريطة عمل في غاية التعقيد..

■



## دلدار فلمز: لغة الألم

يعرض الفنان دلددار فلمز في «بينار آرت كافيه» مجموعة جديدة من أعماله الفنية التي يصير فيها على تصوير مازق وجود الإنسان في صحراء هذا العالم.  
تتراوح الأعمال بين المتوسطة والصغيرة الحجم، وتغلب عليها الألوان الترابية بصورة رئيسية، والمشاهد مدعو إلى ما يشبه جحيماً حيث تطالعه، «كائنات مكبلية ومحاطة بالسواد، كأنها خرجت للتم من أتون النار. موائد من الدم، وجوه فقدت ملامحها، وحواجز تفصل بين عشاق بلا أذرع» كما يكتب خليل صويلج في كلمة المعرض الذي يمكن أن ننظر إليه كـ «معجم للخراب في أقصى حالات الهتك البشري».  
دلددار فلمز شاعر وتشكيلي من الحسكة، شارك في العديد من المعارض الجماعية، كما وأقام معارض فردية مختلفة، وما يميز تجربته هو وصولها إلى لغة خاصة في تصوير الألم والوحدة وفكك العالم بالكائن الإنساني.

■

## «4 × 4 = 52» وفق حسابات أحمد معلا



يقيم الفنان التشكيلي أحمد معلا معرضاً لآخر أعماله تحت عنوان «٤ ضرب ٤ يساوي ٥٢» وذلك في صالة آرت هاوس بدمشق ويضم المعرض ٥٢ عملاً.

يقول معلا إنه طالما حلم برسم لوحة مساحتها «٤ ضرب ٤» وإن الحلم تحقق وستكون اللوحة موجودة في المعرض وتحمل عنوان «سداسية المعري»، أما الرقم «٥٢» فهو سنوات عمره الذي أمضاه في الرسم.

ولد أحمد معلا في بانياس سنة ١٩٥٨ وتخرج من كلية الفنون الجميلة بدمشق قسم الاتصالات البصرية سنة ١٩٨١ ثم حصل على دبلوم المدرسة الوطنية العليا للفنون الزخرفية من باريس، ودرس في كلية الفنون الجميلة بين ١٩٨٧ و١٩٩٦ وتفرغ بعد ذلك للعمل الفني بما فيه التصميم الغرافيكي والملصقات وأغلفة الكتب.

أقام العديد من المعارض الفردية وله مشاركات كثيرة في معارض جماعية وأعماله مقتناة لدى جهات عدة داخل سورية وخارجها.

■

## في النكرة وأحواله..

## مشاهد من حياة ثقافية ركيكة

◀ تانرديب

ليس النكرة شخصاً مغموراً بالضرورة، فالديوث، مثلاً، نكرة من حيث تركيز شخصيته برمتها في ديوثيته وحدها واقتصرها عليها، لكن ذلك لا يلغي أنه معروف مثل علم على رأس زوجته نار.

واضحك عليه القوم من مكانه في طرف المائدة، يسندهما بقسط وافر من الوطوة المباحة والجرأة الوقحة. لكن ذلك لا يلبث أن يتبدد، مع إخفاق النكرة كشاعر أو زوج أو صديق، ليظهر الجاهل وعديم الموهبة على حقيقته: نكرة.

ولابد لصيرورة المرء نكرة ثقافية من سياق: ركافة الواقع الثقافي وضحائه وابتداله، حيث تغيب الجدية، وتغيب قيمة العمل، بل يغيب كل حد يميز ويضفي قيمة، كما يغيب كل محك للتقييم وكل معيار. لا يظهر النكرة في بيئة تزدهر فيها وتتعلم قيم القراءة والكتابة والصحافة الحققة والحوار وأهمية التجربة، لا بد لظهور النكرة من سياق راكد ومن استنفاع عام، ليس النكرة سافلاً وحسب بل ابن الحماة أيضاً، مما يدل على أن الذنب ليس ذنبه وحده..

والنكرة إذا ما أتيج له منبر، سخره للتعريض والشتم الشخصيين اللذين يحاسب عليهما القانون بالفعل، فلا حد أخلاقياً أو قانونياً يمكن للنكرة أن يقف عنده، وهو يعرف أكثر مما تعرف نفسك، ولا يتردد في أن يقول عنك ما يشاء. هذه حاجة وسواسية لديه، لأن ما من فرصة لأن يتساوى مع الآخرين سوى بإنزالهم إلى عنده وجعلهم على قدم، ولذلك تجد ذمته واسعة، ومسارعتة إلى الانقضاض أشبه بمسارعة اللص الذي لن تتاح له فرصة أخرى.

إذا ما شتمك نكرة لا تسارع إلى الغضب، بل تأمل أخطاءك قبل كل شيء، فإذا ما تأكد لك أنه مجرد معتد ليس غير، ابتمس، وادع الله أن يكتر من أمثاله، ذلك أن ثمة أصواتاً تحتاجها قافلتك كيما تسير..

■

بل إن النكرة قد يكون نوعاً من الصحفي، يقبع خلفك في ندوة ما، يتصيد كلمة شاردة من كلماتك أو نامةً عابرة من ناماتك، فلا تشعر به إلا وهو ينقض على عميقك أو كعب حذائك، على هيئة مقالة صحفية يحد فيها أصدفائك وما يكنه قلبك ومعاني إيماءاتك، دون أن تكون قد يادلتك كلمة في أي يوم، ودون أن يعدم غيباً ينشر له مثل هذي السفاسف.

والنكرة - أجل - قد يكون مؤلفاً لكتاب أو منظماً لندوة، ويحاول ألا يدعو إلى هذين الحدثين - اللذين يعدهما فرصتين أو وليمتين - سوى أشباهه وأتباعه، فهو يخشى الاختلاف والتغاير والمنافسة، لأنه هزيل، صغير، أحادي على نحو موحش، ليس الآخرون بالنسبة له سوى نوع من الخطر الذي قد يكشف المعدن الذي قد منه: معدن النكرة.. وقد يكون النكرة روائياً يقتصر الفن والتخيل بالنسبة له على كونه فرصة للانتقام من بشر فعليين لا يفوت فرصة في تنبيه القارئ إلى هوياتهم المرجعية، فهو يخشى من أية مواجهة واقعية ويفضل المواجهات التي تدور رحاها على الورق حيث يمكن له أن يفكك بمن يشاء، وحيث يمكن له أن يحول الكتابة إلى ذلك الشيء الذي يؤدي ما يؤديه الحلم: تحقيق رغبة لا سبيل إلى تحقيقها في الواقع.

والمرء لا يولد نكرة، بل يصير كذلك، فلا بد من صيرورة تسفر عن تحول امرئ ما إلى نكرة، كأن يكون في بدايته ربع شاعر، ويكتب عنه معجبا نصف شاعر، أو خائفاً من بذاته ثلث ناقد، فيصيب بذلك شيئاً من الشهرة، يسندها بقدر كبير من التهريج